الافتتاحية

أ. د. زياد أبو غرارة
الأمين العام

لقد أدركت الدول الأعضاء بالهيئة أهمية استدامة الموارد البيئية والطبيعية للبحر الأحمر وخليج عدن كضمان لأمنها المائي والغذائي والاقتصادي والاجتماعي وأن المحافظة على بيئتنا البحرية يتطلب تظافر وتنسيق جهود جميع الدول الأعضاء فكان توقيع اتفاقية جدة عام 1982م لتضع الإطار القانوني لإنشاء الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في العام 1995م. وعلى الرغم مما شهده العالم من تقلبات اقتصادية في العقد الأخير من هذا القرن والتي انعكست سلباً على كافة مناحي الحياة في دول العالم المختلفة. وعلى الرغم من الأوضاع الغير اعتيادية التي مرت بها عدد من دول الاقليم، إلا أن الهيئة لم تتوقف انشطتها و استطاعت ومن خلال التعاون الوثيق مع دول الإقليم تعزيز أنشطتها ودورها في المحافظة على البيئة البحرية والساحلية، وبناء العديد من الشراكات وتنفيذ عدد من المشاريع الاقليمية التي تعزز من جهود دول الاقليم في تبني نهج التنمية المستدامة والمحافظة على بيئتنا البحرية.

والمتصفح لهذا العدد الجديد من مجلة السمبوك يلاحظ استدامة نشاطات الهيئة وتنوعها وتميزها وتوسعها خلال العام 2016م. كما يلاحظ تنوع الشراكات الدولية التي استطاعت الهيئة التعامل معها والاستفادة من خبراتها وبرامجها خلال نفس الفترة. وقد يكون مشروع الإدارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي من أبرز المشاريع التي تنفذها الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وتمويل من مرفق البيئة العالمي (GEF)، إلا انها لا تقل أهمية عن البرامج التي تنفذها الهيئة بالشراكة مع منظمات دولية أخرى مثل المنظمة البحرية الدولية (IMO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، والمنظمة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، وكذلك التعاون مع عدد من المؤسسات العلمية في تنفيذ دراسات وانشطة بحثية مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) و جامعة البلقاء وجامعة البحر الأحمر.

كما استطاعت الهيئة وبتظافر جهود جميع دول الإقليم من اعداد بروتوكول جديد حول التعاون الإقليمي في إدارة المصايد وتربية الأحياء البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن. كما جاءت مشاركة الهيئة في فعاليات مؤتمر الأطراف 22 لمفاوضات التغير المناخي بمدينة مراكش المغربية، وتنفيذ نشاط جانبي بالتعاون مع وفد المملكة العربية السعودية واقامة معرض على هامش المؤتمر، ليعكس التفاعل الايجابي للهيئة في حل قضايا البيئة العالمية وخاصة تلك التي لها تأثيرات محتملة على البيئة البحرية.

وختاماً أتقدم بالشكر لجميع دول الإقليم على تعاونها ودعمها لجهود الهيئة التي باتت أنموذجاً ناجحاً للتعاون العربي المشترك والعمل كأسرة واحدة لتحقيق اهدافنا المشتركة في المحافظة على بيئتنا البحرية

الاجتماع الإقليمي لنقاط الاتصال الوطنية لدول الهيئة

دول البحر الأحمر وخليج عدن تجتمع في جدة لمتابعة تنفيذ خطة عمل الهيئة

27 أبريل 2016م

استضافت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن يوم الأربعاء 27 أبريل 2016م الاجتماع الإقليمي لنقاط الاتصال الوطنية لدول الهيئة، والتي تضم بجانب المملكة العربية السعودية كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان والجمهورية اليمنية وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال، حيث وقف الاجتماع على سير العمل في تنفيذ خطة العمل والبرامج والمشروعات خلال الدورة الحالية لمجلس الهيئة الوزاري للعامين 2015-2016م.

وفي معرض كلمته في افتتاح الاجتماع عبر أ. د. زياد بن حمزة أبو غرارة – أمين عام الهيئة – عن ترحيبه بوفود دول الهيئة وشكره لمشاركتهم في الاجتماع، مشيراً إلى أن هذا العام يصادف مرور عشرين عاماً على إنشاء الهيئة. فلقد تم إنشاء الهيئة في عام 1995م تنفيذاً لاتفاقية جدة الموقعة من الدول الأعضاء في الهيئة عام 1982م. حيث أدركت الدول العربية في الإقليم أن المحافظة على البيئة البحرية والساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن لا يمكن أن تتم إلا من خلال تشاركها وتعاونها مع بعضها البعض وبما يحقق التنمية المستدامة للموارد البيئة والاقتصادية الفريدة للبحر الأحمر وخليج عدن على مستوى العالم. ولقد شهدت العشرون عاماً الماضية تطوراً مستمراً وفعالاً في التعاون والتنسيق الإقليمي للمحافظة على البيئة البحرية والساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن بحيث أصبحت تجربة الهيئة نموذجاً حيّاً للعمل العربي والإقليمي المشترك، لا سيما وأن الهيئة قد أضحت اليوم منبراً هاماً للتعاون الإقليمي، واكتسبت حضوراً مميزاً على المستوى الدولي، وترسخ دورها المحوري والمرجعي في تعزيز القدرات ونشر الوعي البيئي، وتجسير الاستفادة من المعرفة العلمية في إدارة الموارد البيئية الساحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة في هذا المجال.

ومما يعظم من دور الهيئة وتجربتها الناجحة بالإقليم، الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر كونه الممر البحري للتجارة العالمية والذي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، ومصدراً هاماً للأمن الغذائي والأمن المائي لدول الإقليم. كما أنه أحد الأدوات الهامة للجذب السياحي لما يتمتع به من تنوع بيولوجي وبيئة بحرية فريدة ومياه صافية نقية وشفافة تساعد على نجاح العديد من الأنشطة السياحية المختلفة والمتنوعة. كما يحظى البحر الأحمر بأهمية دولية من حيث التراث الطبيعي والإنساني والموقع الاستراتيجي وخصوصيته المتنامية كمقصد للبحوث العلمية في شتى المجالات لفهم أنماط التغيرات البيئية والمناخية على كوكب الأرض.

وأشار د. أبو غرارة إلى أن نجاح هذا العمل العربي المشترك يعكس قدرة دول الإقليم على تنسيق الجهود وتكاملها لتحقيق هدف مشترك والعمل كأسرة واحدة، كما يؤكد الدور الريادي الفاعل لدولة المقر – المملكة العربية السعودية – في المحافظة على البيئة البحرية على المستوى الدولي من خلال دعمها المستمر للهيئة، مما مكن الهيئة من تحقيق العديد من الإنجازات الهامة في جهود المحافظة وبناء القدرات الإقليمية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية، كما انعكس ذلك في الدور المتنامي للهيئة بين مثيلاتها من المنظمات وما باتت تحظى به من اهتمام ودعم من المنظمات الدولية المتخصصة والجهات المانحة. كما أشار إلى استضافة ودعم جمهورية مصر العربية لمركز المساعدات المتبادله في الطوارئ البحرية (ايمارسجا) مما عزز من الدور المحوري لهذا المركز في تحقيق أهدافه. وفي ختام كلمته أكد د. أبو غرارة على أن الهيئة بدورها تستشعر تعاظم مسؤولياتها والتزاماتها نحو الإقليم انطلاقاً من دورها المتنامي بالبناء على المكتسبات التي تم تحقيقها وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود من قبلنا جميعاً لتعزيز واستدامة التعاون الإقليمي.

وقد استعرض الاجتماع أنشطة الهيئة خلال العام السابق حتى مطلع العام الحالي، حيث عكس ذلك بوضوح التوسع الكبير في شراكات الهيئة مع المنظمات الدولية والنمو الملحوظ لأنشطة ومشروعات الهيئة على المستويات الوطنية والإقليمية. ولعل الحضور البارز للهيئة في مؤتمرات الأطراف الدولية، لا سيما القمة الدولية 21 حول تغيير المناخ التي عقدت في باريس في عام 2015م يشير إلى ما حققته الهيئة من مكانة دولية بفضل دعم ومساندة دول الإقليم.

لقاء الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية (IMO)

10–12 أكتوبر 2016م

التقى الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر الأستاذ الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة بسعادة الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية (IMO) سعادة السيد ليم كيتاك (Lim Kitack) في مكتبه بلندن وذلك على هامش مشاركة الهيئة في الاجتماع السادس والستين للجنة التعاون التقني المنبثقة عن المنظمة البحرية الدولية والذي عقد في مقر المنظمة بمدينة لندن خلال الفترة من 10–12 أكتوبر 2016م. حيث أعرب الأمين العام للهيئة عن تهنئته لسعادة السيد ليم كيتاك على تولي منصبه الجديد كأمين عام للمنظمة البحرية الدولية.

كما أوضح د. أبو غرارة في لقائه مع سعادة السيد ليم كيتاك إلى أن الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن قد عقدت شراكة استراتيجية مع المنظمة البحرية الدولية منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. كما أن الهيئة الإقليمية تتفاعل مع أنشطة المنظمة البحرية الدولية بهدف تعزيز التعاون التقني بينهما بما يخدم مصالح دول الإقليم ويحقق أهداف الهيئة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية الفريدة للبحر الأحمر وخليج عدن وتحقيق أهداف وتوجهات التنمية المستدامة في الإقليم. ويعتبر خليج عدن والبحر الأحمر ممر بحري استراتيجي وهام

أمين عام الهيئة مع أمين عام المنظمة البحرية الدولية

يربط ما بين أسيا وأفريقيا وأوروبا عبر مضيق باب المندب وقناة السويس ويشهد كثافة ملاحية يتوقع لها أن تزداد بشكل مضطرد مستقبلاً.

وفي ختام الزيارة أعرب سعادة السيد ليم كيتاك عن شكره وتقديره للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن مؤكداً حرصه على تعزيز التعاون الفني والتقني ما بين المنظمة البحرية الدولية والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

الاجتماع 31 للمبادرة الدولية للشعاب المرجانية (ICRI GM 31)

باريس – الجمهورية الفرنسية 2–4 نوفمبر 2016م

منذ ما يربو على عقد من الزمان والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن عضو في المبادرة الدولية للشعاب المرجانية (International Coral Reef Initiative) وهي شراكة فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن المبادرة تعتبر تجمع غير رسمي وقراراتها ليست ملزمة لأعضائها، إلا أن أنشطتها محورية في مواصلة تسليط الضوء عالمياً على أهمية الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية ذات الصلة لتحقيق الاستدامة البيئية والأمن الغذائي والرفاهية الاجتماعية والثقافية.

ومن أهم غايات وأهداف المبادرة: تشجيع واعتماد أفضل الممارسات في مجال الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها، وبناء القدرات، ورفع الوعي على جميع المستويات على أن الشعاب المرجانية تواجه محنة بالغة في جميع أنحاء العالم.

مشاركة مركز البيئة للمدن العربية

24–25 أكتوبر 2016م

تلقت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن دعوة من مركز البيئة للمدن العربية للمشاركة في المؤتمر العالمي السادس "بيئة المدن 2016" والتي عقدها المركز بالتعاون مع الجهات المغربية المختصة في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة 24–25 أكتوبر 2016م. حيث ألقت معالي الدكتورة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والمكلفة بالبيئة كلمة ترحيبية بالمشاركين مبينة أهمية التعاون الإقليمي والدولي في حماية البيئة ودور المملكة المغربية في هذا المجال. كما ألقى الدكتور سليم محمود المغربي، الخبير البيئي في الهيئة، محاضرة بعنوان "تجربة الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في التعاون بين المدن العربية والعالمية في إدارة المناطق الساحلية والمحافظة على البيئة البحرية".

وقد أعطى الدكتور المغربي خلال محاضرته أمثلة واقعية من التعاون العربي والدولي تم تطبيقها من قبل الهيئة في دول الإقليم على مدار عشرين عاماً والتي ساعدت في المحافظة على البيئة الساحلية والبحرية للبحر الأحمر وخليج عدن.

لقاء مدير الصناديق الدولية للتعويض عن التلوث بالزيت (IOPC Funds)

10–12 أكتوبر 2016م

التقى الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر الأستاذ الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة بسعادة مدير الصناديق الدولية للتعويض عن التلوّث بالزيت (IOPC Funds) سعادة السيد جوزيه مورا بارنديران (José Maura Barandiaran) في مكتبه بلندن وذلك على هامش مشاركة الهيئة في الاجتماع السادس والستين للجنة التعاون التقني المنبثقة عن المنظمة البحرية الدولية (IMO) والذي عقد في مقر المنظمة بمدينة لندن خلال الفترة من 10–12 أكتوبر 2016م. حيث أعرب د. أبو غرارة في لقائه مع سعادة السيد جوزيه مورا بارنديران عن سعادته بالتعاون الوثيق ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والصناديق الدولية للتعويض عن التلوّث بالزيت والذي يسهم بتعريف دول الإقليم بآليات التعويض الدولية عن حوادث التلوّث بالزيت وبما يحافظ على سلامة البيئة البحرية ومواردها الطبيعية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن.

وقد نتج عن هذا التعاون انعقاد عدة ورش عمل إقليمية ووطنية حول المسؤولية المدنية في التعويض عن حوادث التلوّث بالزيت وترجمة ثلاث اتفاقيات دولية بالخصوص إلى اللغة العربية وهي:

- الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوّث بالزيت، لعام 1992
- الاتفاقية الدولية بشأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوّث بالزيت، لعام 1992
- بروتوكول عام 2003 للاتفاقية الدولية بشأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوّث بالزيت، لعام 1992.

وفي ختام الزيارة أعرب سعادة السيد جوزيه مورا بارنديران عن شكره وتقديره للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن مؤكداً حرصه على تعزيز التعاون الفني والتقني ما بين الصناديق الدولية للتعويض عن التلوّث بالزيت والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

رئيس البنك الاسلامي للتنمية يستقبل أمين عام الهيئة في مكتبه بمقر البنك بمدينة جده

(17 يناير 2017م)

استقبل معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة بن حجّار رئيس البنك الإسلامي للتنمية في مكتبه بمقر البنك الإسلامي للتنمية بمدينة جده، سعادة الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الدكتور زياد بن حمزه أبو غرراه. وذلك في صباح يوم الثلاثاء 17 /1/ 2017م.

وقد قام سعادة الأمين العام خلال الاجتماع بتقديم شرح موجز لمعالي الدكتور بندر حول أبرز الأنشطة التي تقوم بتنفيذها الهيئة والجهود التي تبذلها لحماية البيئة البحرية في الأقليم، وتم خلال الاجتماع استعراض الأوجه المحتمله للتعاون بين البنك الاسلامي للتنمية والهيئة. وقد أعقب

أمين عام الهيئة مع أمين عام المنظمة البحرية الدولية

هذه الزيارة عدد من الاتصالات بين خبراء البنك الإسلامي للتنمية وفريق عمل الهيئة للتباحث في كيفية التعاون لتنفيذ أنشطة مشتركه بين الهيئة والبنك الإسلامي للتنمية.

بحث آفاق تعاون دولي جديد
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)

27 نوفمبر 2016م

التقى سعادة الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر الأستاذ الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة بسعادة السيد هيريوكي موري (Hiroyuki Mori) الممثل الجديد المقيم لجايكا في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أعرب الأمين العام للهيئة عن تهنئته للسيد هيريوكي موري على منصبه الجديد وبحث معه سبل وآفاق التعاون المستقبلي ما بين الهيئة وجايكا بما يخدم البيئة الساحلية البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن. وفي نهاية الاجتماع أعرب الطرفان عن رغبتهما في مواصلة التشاور والتنسيق لبرامج مشتركة تحقق الأهداف المرجوّة. ويأتي هذا الاجتماع استكمالاً للاجتماع الذي عقد في مقر الهيئة في شهر مايو 2016م ما بين خبراء الهيئة والسيد مونيهيرو موشيما (Munehiro Mishima) الممثل المقيم السابق لجايكا في دول مجلس التعاون الخليجي.

مشاركة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

تلقت الهيئة دعوة من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) للمشاركة بالمنتدى العلمي الذي عقدته الإيسيسكو بالتعاون مع الجهات المغربية المختصة تحت عنوان "منتدى كرانس مونتانا حول إفريقيا والتعاون جنوب – جنوب" والذي عقد في مدينة الداخلة بالمملكة المغربية خلال الفترة 18–23 مارس 2016م. افتتح أعمال المنتدى مجموعة من السياسين والعلماء على مستوى العالم على رأسهم سعادة والي جهة الداخلة السيد لمين بنعمر الذي ألقى رسالة سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية موجهة للمشاركين. وسعادة الدكتور عبد العزيز بن عثمان التوجري الذي تحدث باسم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

وخلال ندوة العمل البيئي الدولي المشترك "الأولويات والآفاق" والتي عقدت ضمن فعاليات المنتدى ألقى الدكتور سليم محمود المغربي، الخبير البيئي في الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، محاضرة بيّن فيها دور الهيئة في حماية البيئة البحرية ومدى انسجام ذلك مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخصوصا الهدف رقم 14 المتعلق بحماية المحيطات.

اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي
جامعة الدول العربية (الدورة 18)

3–6 ديسمبر 2016م

تشارك الهيئة بصفة مستمرة في معظم الاجتماعات والمجالس المتعلقة بالبيئة في جامعة الدول العربية، وقد شاركت الهيئة في أعمال الدورة رقم 18 للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي والتي عقدت بقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة 3–6 ديسمبر 2016م. وتعمل هذه اللجنة على تعزيز الجهود القطرية والعربية والدولية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، والحفاظ على البيئة بمختلف الوسائل المتاحة بما في ذلك أطر التعاون الإقليمي وتحت الإقليمي في المنطقة. كما تسعى اللجنة المشتركة إلى تحقيق المواءمة بين برامج المنظمات والمؤسسات العربية والوكالات الدولية ومكاتبها ولجانها الإقليمية والهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية العربية والإقليمية والاتحادات العربية والإقليمية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأولويات العمل البيئي التنموي للدول العربية، وتفعيل المشاركة والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل البيئي العربي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

وشاركت الهيئة أيضا في أعمال الفريق العربي (الاجتماع 16) المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية الخاصة بالتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والذي تم انعقاده بمقر الأمانة العامة بالقاهرة خلال الفترة 10–13 أبريل 2016م. وتقوم الهيئة بصفة دورية بإرسال تقارير بالأنشطة والمشروعات التي تمت وكذلك بتقديم تقرير عن الأنشطة والخطط المستقبلية المقترحة، كما تقدم الهيئة أيضا للفريق العربي واللجنة المشتركة قائمة بأحدث التقارير والمطبوعات والإصدارات.

المسطحات المائية الكبيرة الاجتماع الثامن عشر

5–8 ديسمبر 2016م

شاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في الاجتماع الثامن عشر للمسطحات المائية الكبيرة الذي ينظمه سنويا مرفق البيئة العالمي "GEF". وتأتي مشاركة الهيئة في هذه الاجتماعات بناءاً على متطلبات برنامج المياه الدولية الخاص بمرفق البيئة العالمي لزيادة الروابط بين إدارات المشاريع المختلفة الممولة من المرفق ضمن مكون المياه الدولية. كما أن المشاركة في أنشطة مرفق البيئة العالمي متضمنة في مؤشرات الأداء لمشروع الإدارة بنهج النظام البيئي "SEM" الذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي. وقد مثل الهيئة في هذا الاجتماع سعادة الأمين العام الاستاذ الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة ومدير المشروع الدكتور محمد إسماعيل بدران؛ وعقد الاجتماع في مبنى ملحق اليونسكو بباريس، فرنسا خلال الفترة 5–2016/12/8م.

وقد تكون الاجتماع من ثلاثة أيام لتبادل الخبرات بين المشاريع المختلفة وتعزيز آليات التعاون بينها، سبقها يوم عن قواعد المعلومات ومشاركة البيانات. وقد عرض أثناء الاجتماع عدد من الوثائق التي يعكف مرفق البيئة العالمي على إعدادها لتوضع في خدمة مدراء المشاريع ومنها وثيقة لإدارة البيانات تركز على سلامة عملية جمع البيانات وتخزينها وتبادلها طيلة عمر المشروع وبعد انتهائه. كما أن هناك وثيقة لرفع القدرات في زيادة فعالية إعداد المشاريع تركز على إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط وإشراكهم في التنفيذ لكافة مراحل المشروع.

السنبوك
Al Sanbouk
PERSGA

مؤتمر الأطراف 22 لمفاوضات التغيير المناخي

7–12 نوفمبر 2016م

شـاركت الهيئة فـي فعاليات مؤتمر الأطـراف 22 لمفاوضات التغيـر المناخي بمدينة مراكش المغربية في الفترة من 7 – 12 نوفمبـر 2016م واقامت الهيئة معرضا بالمشـاركة مع حكومة المملكة العربية السعودية حيث تم عرض احدث اصدارات الهيئة مـن المطبوعات العلمية والذى أمه كثيرا من الزوار خاصة من الدول و من المنظمات الاقليمية والدولية. كما عقدت الهيئة على هامـش المؤتمر ندوة علمية بعنوان "بناء المرونة وتدابير التكيف مـع تداعيات التغير المناخي فـي البحر الأحمر وخليج عدن" ، بالمشـاركة مع حكومة المملكة العربية السعودية. كما شارك في النـدوة بالاضافة إلى خبراء الهيئة خبـراء من المملكة الاردنية الهاشـمية والمملكة العربية السـعودية ودولة قطـر والامارات العربيـة المتحدة واعقب الندوة كثيرا مـن المداخلات والنقاش مـن الحضور والـرد عليها من خبراء الهيئة والدول المشـاركة في الندوة.

كان اجتمـاع الاطراف 22 في مراكـش والذى ابتدأت فعاليته بالجلسـة الافتتاحيـة في يوم 7 نوفمبر وكانـت خاتمته قمة رؤوسـاء الدول فـي 17 نوفمبـر 2016م. لقـد كان مؤتمر الأطراف لهذا العام منبرا لمناقشة ورسم خريطة طريق لتنفيذ اتفاقيـة باريس والتى تم الاتفاق حولها في عام 2015م حيث قـام االمفاوضون بوضـع القواعد واللوائـح المفصلة لتنفيذ الاتفاقية وسـيتواصل العمل على هذه القواعد حتى العامين القادمين حيث سـتقدم بشكل نهائي لمؤتمر الاطراف في عام 2018م. ومن مخرجات اجماع مراكش حفز الدول على تقيم خططها الوطنية المعززة لمقابلة تأثيرات التغير المناخي بنهاية عام 2020م.

إن النتائج المباشـرة لمؤتمـر مراكش والـذى حضرته 200 دولـة من دول العالم هو إعتماد "خطة عمل مراكش" للمناخ والتنمية المسـتدامة والذى عكس إرادة المجتمعين في العمل الجماعـي للمصادقة علـى اتفاقية باريس وسـرعة إدخالها حيز التنفيذ. كمـا ان المنظمات غير الحكومية بكافة أنواعها شاركت بفعالية فيه وتم إطلاق "الشراكة من أجل خطة المناخ العالميـة" والتى التزمت فيها هذه المنظمات بما فيها منظمات الأعمال والمسـتثمرين على مسـاندة الحكومات في سـبيل خفض الإنبعاثات بطريقة أسـرع ومسـاعدة الدول "الهشة" والمعرضـة أكثر لتأثيـرات التغير المناخـي للتأقلم على هذه التأثيـرات كما قدمت هذه المنظمـات الدعم المعنوي والحافز لتنفيذ مبكر لاتفاقية باريس وهو إجماع منقطع النظير خلافا لمؤتمرات المناخ السابقة.

ركـزت إتفاقية باريس كما أكد علـى ذلك في مؤتمر مراكش علـى الدعم المالـي للدول الناميـة للتأقلم على آثـار التغير المناخي بدعم "صندوق المناخ الأخضر" وبرامج التكيف. وفي الإجتماع أعلنت المانيا وبلجيكا والسـويد وإيطاليا عن إلتزام جماعي لهذه الدول لتوفير مبلغ 81 مليون دولار كمسـاهمات جديدة للوصول لمبلغ 10 بليون دولار بنهاية عام 2017م. كما أكد المتفاوضون في قمة مراكـش على دعمهم للدول النامية للتكيـف على الآثار السـالبة المترتبة علـى التغير المناخي. لكـن بعض المراقبين صار يشـكك في إمكانيـة توفير مبلغ 100 بليون التى تعهدت بها الدول المتقدمة مسـبقا في القمم السابقة بحلول العام 2020م.

لقد توصل المجتمعـون في مؤتمر الأطراف 22 في مراكش إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن الوصول إلى تنمية مسـتدامة من غير معالجة مشكلة تغير المناخ كما أنه لا يمكن معالجة مشكلة المناخ من غيـر تقوية وتعزيـز التنمية المسـتدامة. وأن المحافظة على رفاهية المجتمعات الإنسانية لن يتحقق من غير العمل على خطط عاجلـة لمجابهة مشـكلة الإنبعاثات وخلق عالـم يمكنه التعايش والتأقلم معها.

ورشة عمل وطنية حول معايير حدود انبعاث الملوثات العضوية الثابتة على الساحل الأردني لخليج العقبة

28-29 مارس 2016م

العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية

افتتح عطوفة مفوض شؤون البيئة والإقليم الأستاذ سليمان النجادات في العاشرة من صباح يوم الإثنين 2016/3/28 ورشة العمل الوطنية حول وضع معايير حدود انبعاث الملوثات العضوية الثابتة على الساحل الأردني لخليج العقبة، وذلك في مدرج سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية. عقدت ورشة العمل بالتعاون بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة "ASEZA" والهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن "PERSGA". وقد أكد عطوفته في كلمته الترحيبية في افتتاح الورشة على أن السلطة ممثلة بمفوضية البيئة تولي أهمية كبيرة لموضوع الملوثات العضوية الثابتة لمساسه المباشر بصحة البيئة والإنسان وأن السلطة تسعى بالتعاون مع الهيئة للحد من انبعاث هذه الملوثات والتقليل من آثارها الضارة، حيث أن هذه المواد شديدة الثبات في البيئة ويمكن أن تنتقل إلى مسافات بعيدة عبر الحدود وفي الأوساط البيئية المختلفة من الماء والهواء، لذلك كان لا بد من التصدي لها بجهد جماعي، ووضع المعايير والحدود المناسبة لانبعاث هذه الملوثات. وقد أعدت الهيئة الإقليمية بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" استراتيجية إقليمية للحد من الآثار الضارة للملوثات العضوية الثابتة. كما أن هذه الورشة كانت في إطار التنسيق المستمر بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والهيئة ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية.

امتدت فعاليات الورشة على مدى يومين وشارك فيها حوالي ثلاثين متخصصا يمثلون الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، لا سيما القطاع الصناعي ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. وفرت ورشة العمل فرصة للدعوة لتنفيذ تدابير اتفاقية استكهولم بشأن إدخال أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية (BAT & BEP) على الصناعات وهدفت الورشة إلى:

- مناقشة وضع المعايير البيئية في المدن الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن؛
- مناقشة الفوائد المشتركة للسلطات المحلية وقطاع الأعمال من وضع الإطار التنظيمي لمعايير انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة؛
- بحث القدرات الوطنية لتطبيق هذه التدابير القانونية.

تضمن برنامج الورشة العديد من المواضيع المتنوعة ذات العلاقة باتفاقية ستوكهولم والملوثات العضوية الثابتة، واشتمل على عرض مفصل عن الملوثات العضوية الثابتة وكيفية تشكلها وانبعاثها، بالإضافة لمخاطرها على صحة الإنسان والبيئة. والتعريف باتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

كما تم عرض نتائج المشروع الإقليمي في خفض الانبعاث الملوثات العضوية الثابتة وعن الجدوى البيئية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنة لخفض الانبعاثات "BAT/BEP". وتعرضت أيضا لجهود سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في هذا المجال ونتائج الجرد لهذه الملوثات في الساحل الأردني لخليج العقبة. وبحثت ورشة العمل آلية وضع المعايير والحدود لانبعاثات الملوثات العضوية الثابتة، وأهمية وضع هذه المعايير على المستوى الوطني والإقليمي، وكذلك أهمية رصد هذه الملوثات والتحديات التي يمكن أن تواجه برامج الرصد الخاصة بها، كما تم استعراض بعض التجارب العالمية في مجال أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنة في مجال خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة ووضع التشريعات والمعايير للحد من هذه الانبعاثات. واختتمت فعاليات الورشة بوضع توصيات المشاركين التي ستقوم السلطة والهيئة بمتابعتها للوصول إلى إطار قانوني ينظم معايير الحد من انبعاث هذه الملوثات بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في الأردن وباقي دول الإقليم.

15-17 أغسطس 2016م

ورشة العمل الإقليمية حول معايير حدود انبعاث الملوثات العضوية الثابتة وتأثيرها المحتمل على مكونات البيئة في المدن الساحلية على البحر الأحمر وخليج عدن

الغردقة - جمهورية مصر العربية

عقـدت الهيئة الإقليميـة للمحافظة على بيئة البحـر الأحمر وخليج عدن بالتعـاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ورشـة عمل إقليمية حول حدود انبعاث الملوثات العضوية الثابتة وتأثيرها المحتمل على مكونات البيئة في المدن السـاحلية علـى البحر الأحمر وخليج عدن. جاء انعقاد ورشـة العمل في إطار تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للخفض المسـتمر والتدريجي لانبعاثات الملوثات العضوية الثابتة ضمن مشـروع "تعزيز اسـتراتيجيات الحد من الإنتاج غير المقصـود للملوثات العضوية الثابتـة في المنطقة السـاحلية للبحـر الأحمر وخليج عـدن". وقد عقدت الورشـة في مقر مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية (إيمارسجا) التابـع للهيئة والتي امتـدت على مدى ثلاثة أيام خـلال الفترة 15-17 أغسطس 2016م وشارك فيها حوالي 20 من المختصين من دول الإقليم. كما شـارك فيها إثنان من ممثلي القطـاع الخاص في مصر. وقد وفرت ورشـة العمل فرصة للدعوة لتنفيذ تدابير اتفاقية استكهولم بشأن إدخال أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية (BAT/BEP) على الصناعات في المنطقة السـاحلية. وقد أعدت الهيئـة بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمـة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اسـتراتيجية إقليمية للخفض التدريجي والمسـتمر لانبعاث الملوثات العضوية الثابتة في المدن الساحلية على البحر الأحمر وخليج عدن. وقد هدفت ورشة العمل إلى:

- مناقشـة وضع المعايير البيئية في المدن الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن؛
- مناقشـة الفوائد المشتركة للسلطات التنفيذية وقطاع الأعمال من وضع الإطار التنظيمي لمعايير انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة؛
- مناقشـة نهج أفضـل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية في خفض انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة؛
- بحث القدرات الوطنية لتطبيق هذه التدابير القانونية.

تضمن برنامج الورشة العديد من المواضيع المتنوعة ذات العلاقة باتفاقية اسـتوكهولم والملوثات العضوية الثابتة، واشتملت على عرض مفصل عن الملوثات العضوية الثابتة وكيفية تشـكلها وانبعاثها، بالإضافة لمخاطرها على صحة الإنسان والبيئة. والتعريف باتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. كما تم عرض نتائج المشروع الإقليمي في خفض انبعاث

الملوثـات العضوية الثابتة وعن الجدوى البيئية والاجتماعية والاقتصادية لاسـتخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية الممكنة لخفض الانبعاثات. وقد تم بحـث آلية وضع المعايير والحدود لانبعاثات الملوثـات العضوية الثابتـة، وأهمية وضع هذه المعايير على المسـتوى الوطنـي والإقليمي، وكذلك أهمية رصد هذه الملوثـات والتحديات التي يمكـن أن تواجه برامج الرصد الخاصة بها، كما تم اسـتعراض بعض التجارب العالمية في مجال أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية الممكنة في مجال خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة ووضع التشريعات والمعايير للحد من هذه الانبعاثات.

تدعو الاستراتيجية الإقليمية إلى تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية الممكنة، والتي من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية وتحسـين العوائد الاقتصادية في الصناعات التي يتـم تطبيقها فيها. وقد ناقشـت الاسـتراتيجية الإقليمية الملوثات العضوية الثابتة القديمة والجديدة بالإضافة للمواد الكيميائية ذات الخصائص المماثلة لها والتي من المحتمل إضافتها إلى اتفاقية استوكهولم.

تعتبر إدارة النفايات إحدى أهم المشاكل البيئية في إقليم البحر الأحمر وخليـج عدن. حيث يؤدي الحرق المفتوح للانبعاث غير المقصود للملوثات العضويـة الثابتـة والملوثات الخطرة الأخرى. عـلاوة على ذلك قد يؤدي النسـق المتزايد من إلقاء الجزء الأكبر من النفايات في المرادم والمكبات إلى تدهور الموارد.

يلعب التسلسـل الهرمي في إدارة النفايات دوراً هاماً في تحسين إدارة النفايات وهو من المواضيع الشـاملة ضمن الخطوط التوجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية في اتفاقية استكهولم، كما يشـكل التسلسـل الهرمي النهج الرئيسـي لإطار إدارة النفايات في الاتحاد الأوروبي. يضع نهج الاتحاد الأوروبي في إدارة النفايات ترتيب الأولويات التالية عند صياغة سياسـات إدارة النفايات على المسـتوى التشـغيلي: الحد من انتاج النفايات، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير والاسترجاع، وكخيار أقل تفضيلاً التخلص من النفايات، ويشمل ذلك الطمـر، والحرق دون اسـتعادة الطاقة. وقد كان مـن أهم توصيات ورشـة العمل الأخذ بعين الاعتبار التسلسـل الهرمي لإدارة النفايات في الإقليم. مما سـيقلل الحرق المفتوح في مـرادم ومكبات النفايات، وهذا سيؤدي لتقليل الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة.

كمـا كان من أبرز التوصيات في ورشـة العمل أن دول الإقليم يمكن أن تعتمد بعض الأسـس لوضع حدود ومعاييـر للانبعاثات لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار احتياجات التنمية وإعطاء الفرصة للصناعات لتطوير نفسها باسـتخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنـة (BAT/BEP) قبل أن تصبح هـذه المعايير ملزمة قانونياً. كما ركزت توصيات ورشة العمل على أهمية توفير الدعم الفني والمالي وتعزيز التعاون بين دول الإقليم لتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية فـي المنطقة بعد دراسـة مكتبية لتحديد القدرات الوطنية لتنفيذ متطلبات اتفاقية اسـتكهولم. بالإضافة لتعزيز التعاون في الاستفادة من الخطوط التوجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية للاتحاد الأوروبـي والمتوفرة على الإنترنت ومن وثائق أفضـل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية على موقع البنك الدولي، والذي يوفر الوثائق باللغتين العربية والإنجليزية.

السنبوك
PERSGA
Al Sanbouk

ورشة عمل تدريبية وطنية حول الملوثات العضوية الثابتة وتنفيذ اتفاقية ستوكهولم

13-14 **ديسمبر** 2016م

جدة – المملكة العربية السعودية

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مــع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية ورشة عمل تدريبية وطنية بشأن الملوثات العضوية الثابتة وتنفيذ متطلبات اتفاقية استكهولم وذلك في مقر الهيئة بمدينة جدة خلال الفترة 13– 14 ديسمبر 2016م. افتتح ورشة العمل في تمام الساعة العاشرة من صباح اليوم الأول 13 ديسمبر 2016م سعادة الاستاذ عبد الهادي العمري نيابة عن سعادة الدكتور عبد الباسط صيرفي وكيل الرئيس العام للبيئة والتنمية المستدامة.

بين الاســتاذ عبد الهادي العمري في كلمته الافتتاحية إلى ارتباط موضوع ورشة العمل بحياتنا لما لهذه الملوثات العضوية الثابتة بيئياً من آثار ضارة على صحة الإنسان وانعكاس هذا التأثير سلباً على النواحــي الاقتصادية والاجتماعية. وأكد على حرص الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة على تطبيق مســتلزمات اتفاقية ستوكهولم بدقــه وبدون تأخيــر، وحث الاختصاصيين المشــاركين الذين بلغ عددهم حوالي خمســة وعشــرين متخصصاً من مختلف الجهات الحكوميــة المعنية بالســلامة الكيميائية على أن يمارســوا دورهم الفاعــل في التعاون مع الهيئة العامــة للأرصاد وحماية البيئة في تحقيق الالتزام بمتطلبات الاتفاقية.

كما تحدث الدكتور محمد بدران نيابة عن ســعادة أمين عام الهيئة الإقليميــة للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الاســتاذ الدكتــور زياد بن حمزة أبو غرارة، وأبرز في كلمته الدور الإقليمي الــذي تلعبه الهيئــة الإقليمية فــي مجال ضبط انبعــاث الملوثات

العضوية الثابتة حيث أن هذه المواد شديدة الثبات في البيئــة ويمكن ان تنتقل إلى مســافات بعيدة عبر الحدود وفي الأوساط البيئية المختلفة من الماء والهــواء، لذلك كان لا بد مــن التصدي لها بجهد جماعي، وقد أعدت الهيئة الإقليمية اســتراتيجية إقليمية للحد من الآثار الضارة للملوثات العضوية الثابتة. كما أشار إلى أن الهيئة الإقليمية تتعاون بشــكل وثيق مع الهيئة العامــة للأرصاد وحماية البيئة في مجال بناء القدرات لدعم تنفيذ متطلبات اتفاقية استكهولم.

تناولت ورشــة العمل مواضيعــاً مختلفة تضمنت مقدمة تاريخية حول الديوكســين والفوران؛ كيفية تشــكل الديوكســينات والملوثات العضوية الثابتة المشابهة؛ آلية وضــع خطة التنفيذ الوطنيــة لاتفاقية اســتكهولم NIP؛ أفضل الممارســات البيئية وأفضل التقنيات المتاحة BAT/BEP؛ النهج التكاملــي في الســيطرة على التلــوث والحد منــه، مقدمة حول المبيدات المدرجــة ضمن الملوثات العضويــة الثابتة؛ مقدمة حول مركبــات ثنائي الفينيل متعدد الكلــور "PCBs"؛ مثبطات اللهب المحتوية على البروم والمدرجة ضمن الملوثات العضوية الثابتة مثل ثنائي الفينيل متعدد البروم؛ المركبات المفلورة PFOSs والمركبات المشــابهة؛ اعتبارات أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئيــة الممكنة لإدارة والتخلص مــن تلك النفايات التي تحتوي على مركبات الكلور/البروم/الفلور؛ وزيادة الوعي بشأن الملوثات العضوية الثابتة والمــواد الكيميائية الخطرة؛ كما تم عرض عدد من الأفلام التوعوية القصيرة المتعلقة بموضوع الورشة.

وفي ختام ورشة العمل أعرب المشاركون عن استعدادهم للقيام بــالأدوار المنوطة بهــم في التعاون مع الهيئــة العامة للأرصاد وحماية البيئة لإعداد خطة التنفيذ الوطنية "NIP" والمضي قدما فــي تنفيذها. ويتطلب ذلك البناء على ما تحقق من إنجازات في المراحل السابقة واتخاذ خطوات فعلية على أرض الواقع بشكل فوري لإعداد خطة التنفيذ الوطنية.

مياه الصرف

ورشة عمل وطنية حول إشراك المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة في رصد البيئة الساحلية لخليج العقبة

22-24 **فبراير** 2016م

العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية

بالتعاون ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة جرى افتتاح ورشة العمل الوطنية حول إشراك المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة في رصد البيئة الساحلية لخليج العقبة وذلك صباح يوم الإثنين الموافق 22-2-2016م في مركز الأميرة بسمة للتنمية الاجتماعية في مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وبحضور ومشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية والجمعيات التطوعية البيئية والهيئات النسائية والاجتماعية ذات العلاقة بالبيئة البحرية.

تأتي هذه الورشة والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام في إطار تنفيذ مشروع استراتيجية الإدارة بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي ومشروع إدارة مياه الصرف في المدن الساحلية على البحر الأحمر وخليج عدن والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد تفضل عطوفة مفوض شؤون البيئة والإقليم في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة الأستاذ سليمان النجادات بافتتاح الورشة. وقد أكد عطوفته في كلمته الافتتاحية للورشة على أن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تولي إهتماماً كبيراً لدراسة ورصد حالة البيئة البحرية في العقبة لتكون أداة مرجعية يتم الاستناد إليها في إتخاذ القرار لأي نشاط استثماري بالإضافة إلى استخدامها كأداة للتغذية الراجعة بالمعلومات ليستفيد منها متخذوا القرار في السلطة لبيان أية آثار للمشاريع الاستثمارية القائمة حالياً على الساحل الأردني من خليج العقبة، وفي هذا الإطار أشاد عطوفة مفوض شؤون البيئة والإقليم بجهود الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وخاصة من خلال هذه الورشة في بناء القدرات والتدريب لأبناء المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة في مدينة العقبة.

وشكلت هذه الورشة بداية لسلسلة من الورش الوطنية التي نظمتها الهيئة في باقي الدول من خلال تنفيذ المشروعين المذكورين أعلاه.

ورشة العمل الوطنية حول الرصد البيئي بمعرفة المنتفعين باستخدام الدليل الاسترشادي حول رصد مؤشرات تأثير مياه الصرف على بيئات الحيد المرجاني؛ والتعريف بمشروع الرصد الآلي المستمر لنوعية المياه بخليج السويس

20-21 **أبريل** 2016م

السويس – جمهورية مصر العربية

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة المصري ورشة عمل تدريبية وطنية حول الرصد البيئى بمعرفة المنتفعين باستخدام الدليل الاسترشادي حول رصد مؤشرات تأثير مياه الصرف على بيئات الحيد المرجاني؛ والتعريف بمشروع الرصد الآلي المستمر لنوعية المياه بخليج السويس. عقدت ورشة العمل بمقر الفرع الإقليمي لجهاز شؤون البيئة بالسويس فى الفترة من 20–21 أبريل 2016م. وقد جاء انعقاد ورشة العمل فى إطار الاستراتيجية الوطنية والاتجاه الإقليمى نحو التنمية المستدامة واتخاذ التدابير اللازمة لحماية بيئة البحر الأحمر وحمايتها من التلوث من الأنشطة البرية مع التركيز على أهمية أعمال المراقبة والرصد البيئى بمشاركة المنتفعين وباستخدام التقنيات الحديثة.

وقد شارك في ورشة العمل حوالي ثلاثين متخصصاً وطنياً يمثلون الجهات المختلفة ذات الصلة. وتأتى أهمية الورشة فى أنها تعقد في إطار الاهتمام المشترك للهيئة وجمهورية مصر العربية بالحد من التلوث بمنطقة خليج السويس لما تعانيه هذه المنطقة من مشكلات بيئية متعددة وتحديات مستقبلية كبيرة. وقد ركزت الورشة على رفع الوعى البيئى من خلال فكرة المشاركة الحقيقية للمنتفعين في رصد ومتابعة التغيرات التى تطرأ على البيئة نتيجة الأنشطة البرية ومنها الصناعية والتجارية وغيرها والتى تزداد بشكل مستمر بمرور الوقت وأيضاً من خلال معرفة المعنيين لنتائج وبيانات الرصد وما يطرأ عليها من تغيرات فيما يحقق مبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية. بناءاً على ذلك فقد حرصت ورشة العمل على وضع التوصيات التى تحقق أهدافها بشكل فعال وتضمن تكامل وتواصل الجهود والمعارف لتحقيق التنمية المتكاملة للحفاظ على البيئة البحرية والساحلية في جمهورية مصر العربية خصوصا وإقليم البحر الأحمر وخليج عدن بشكل عام.

وقد تناولت ورشة العمل الاهتمام والتوسع فى برامج الرصد الآلى اللحظى والمستمر ودوره فى حماية البيئة والصحة العامة للمواطنين والإجراءات التى تتم حالياً لتثبيت محطة للرصد الآلى بخليج السويس. وأوضحت الورشة أن ذلك يأتى كبداية للتعميم فى مناطق أخرى لما لذلك من أهمية فى زيادة التنسيق ما بين الدول وتوحيد آلية الرصد وجمع وتحليل البيانات والاستفادة منها. كما تناولت الورشة شرح دليل رصد مؤشرات أثر الأنشطة البشرية على البيئة البحرية والساحلية بمعرفة المنتفعين. ويتناول الدليل تأثير مياه الصرف على الشعاب المرجانية كمثال يمكن الاستفادة منه فى دراسة أى مؤثرات أخرى على البيئة البحرية كأعمال الردم أو الصيد المخالف أو التلوث بالزيت وخلافه. ويشمل الدليل خمسة فصول تبدأ بالهدف من الدليل ومجموعة من المصطلحات الهامة الواجب معرفتها ثم طرق جمع البيانات والمعلومات وينتهى بكيفية استخدامها واتخاذ القرار.

وقد وفرت ورشة العمل منصة فعالة لتبادل الآراء والخبرات بين المشاركين حول موضوع ورشة العمل. كما أوضحت التحديات المتعلقة ببرامج الرصد بالمنطقة وضرورة تطويرها وبينت أهمية مشاركة المجتمع ومعرفته بمجريات الأمور فيما يتعلق بالتلوث وسبل الحد منه. كما قدمت الورشة استعراضا للعديد من التقنيات الحديثة لرصد الهواء وجودة الماء ورسم القاع وقياسات أخرى تتعلق بمعرفة سرعة التيارات البحرية واتجاهاتها ومعدل المد والجزر وغيرها.

ورشة عمل تدريبية إقليمية حول تدابير التخفيف من الآثار السلبية لمياه الصرف ورجيع مياه التحلية على البيئة البحرية والساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن

15-17 مايو 2016م

جدة – المملكة العربية السعودية

عقـدت في مقر الهيئة الإقليمية للمحافظـة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة من 15–17 مايو 2016م ورشة عمل إقليمية حول تدابير التخفيف مـن الآثار السـلبية لميـاه الصرف ورجيع ميـاه التحلية علـى البيئة البحرية والسـاحلية والتي نفذتهـا الهيئة الإقليمية للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليـج عدن بالتعاون مع جامعـة الملك عبد الله للعلـوم والتقنية، و بدعم من برنامج الأمم والمتحدة للبيئة UNEP. شـارك في ورشـة العمل حوالي ثلاثين متخصصاً من دول الهيئة وسـيّر أعمالها خبراء متخصصون من جامعة الملك عبدالله والهيئة.

تم خلال الورشـة اسـتعراض أهم التطورات العلمية في مجـال معالجة مياه الصـرف الصحي وكذلك التطورات في مجال تقنيات تحلية المياه المالحة وكيف يمكن لهذه التقنيات أن تساهم في التخفيف من الآثار السلبية لهذه المحطات على البيئة الساحلية والبحرية في الإقليم.

وعن أهمية الورشة أشار أمين عام الهيئة الإقليمية الأستاذ الدكتور زياد أبو غراره إلى أن معظم دول الإقليم تُعاني من الزيادة المضطردة في الطلب على مياه الشرب مع محدودية موارد المياه المتجددة مما تطلب التوسع في إنشاء محطات التحلية لتلبية المتطلبات المسـتقبلية من المياه، كما يصاحب التوسع في اسـتهلاك المياه زيادة مماثلة في كميات مياه الصرف الصحي والحاجة لإنشـاء المزيد من محطات المعالجة أو التوسع في الطاقة الاستيعابية لبعض المحطات القائمة. وإضاف أن التوسع في إنشاء محطات التحلية وعلى الرغم مـن كونه أمر ضروري لتحقيـق الأمن المائي في الإقليم إلا أنه قد يُشـكل المزيـد من الضغوط على البيئة السـاحلية والبحرية مما يتطلب تعزيز برامج الاستفادة من رجيع هذه المحطات والتوسع في الأبحاث المتعلقة بتخفيض استهلاك الطاقة اللازمة للتشغيل.

وعن التأثيرات السـلبية لتصرف مياه الصرف الصحي المعالجة في البيئة البحرية، أشار الأمين العام بأن التأثير يعتمد على نوعية المياه بعد المعالجة والتي تحددها كفاءة وأداء محطة المعالجة وأن هذه الأضرار تشـمل أضرار بالمخزون السمكي والأحياء البحرية بشكل عام وتأثيرات صحية نتيجة التلوّث بالبكتيريا المرضة التي قد تتواجد في مياه التصريف. كما أشار الأمين العام إلى أن خطط وبرامج إعادة اسـتخدام المياه المعالجة يجب أن تسبق عمليـة اختيار أنظمة المعالجـة ومواقع المحطات لتكون برامج إعادة الاستخدام قابلة للتنفيذ ويمكن الاستفادة منها في القطاع الصناعي والزراعي مثل أبراج التبريد أو ري المسـطحات الخضراء أو الأشجار مما يقلل من الضغـوط على الميـاه المحلاة وفي نفـس الوقت يوقف أعمال التخلص منها في البيئة البحرية.

وحول دور الهيئة الإقليمي في هذا المجال، أشار الأمين العام بأن الهيئة تنفذ حالياً برنامج تعاون فني مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لتقدير أحمال التلوّث من محطات الصرف الصحي على سـواحل البحر الأحمر ولديهـا خطة إقليميـة للوصول الـى تصريف صفري (Zero Discharge policy) بحلـول عـام 2020 وتهدف الهيئة إلى دعـم جهود دول الإقليم لتحقيق ذلك وأن تنفيذ هذه الورشة يقع ضمن هذا البرنامج.

وأضـاف أبو غراره أن ورشـة العمل ناقشـت أحدث التقنيـات في مجـال تحلية مياه البحـر التي تقلل من تأثير رجيع مياه التحلية على البيئة البحرية والسـاحلية وتزيـد من فعالية محطات التحلية بحيث تخفض الطاقة المسـتخدمة في التحلية بأكبر قدر ممكن. كما ناقشـت الورشـة أحدث تقنيات معالجة مياه الصرف التي توفر في اسـتخدام المسـاحات الشاسـعة اللازمة لمحطات معالجة مياه الصرف التقليدية وتقلل أيضا من استهلاك الطاقة في تلك المحطات.

وقد تم خلال الورشـة اسـتعراض ومناقشـة الجوانب النظرية والتطبيقية لتقنيـات التحلية ومن هذه التقنيات ماهو مستخدم حالياً ومنها ماهو في المراحل التجريبية وقيد التطوير والبحث. كما تبين أن عدداً من دول الإقليم تخطط لإنشـاء محطات تحلية جديدة لسـد العجز في الطلـب على الميـاه وترغب في الاسـتفادة من خبرات المملكة العربية السـعودية الطويلـة والناجحة في مجال تقنية تحلية المياه لتساهم في استدامة تشغيل محطات التحلية وتطورها المستمر على المستوى الإقليمي.

ورشة عمل وطنية حول رصد مؤشرات تأثير مياه الصرف على الشعاب المرجانية

19-20 سبتمبر 2016م

بورتسودان – جمهورية السودان

بالتعـاون ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ووزارة البيئـة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية ووزارة البيئة والسـياحة في ولاية البحر الأحمر افتتحت ورشة العمل الوطنية حول رصد مؤشرات تأثير مياه الصرف على الشعاب المرجانية وذلك صباح يوم الإثنين الموافق 19–9–2016 في قاعة السـلام للمؤتمرات بمدينة بورتسـودان وبحضور ومشاركة ممثلين عـن الجهات الحكومية والجمعيات التطوعية البيئية والاجتماعية ذات العلاقة بالبيئة البحرية.

جاءت هذه الورشة والتي استمرت لمدة يومين في إطار تنفيذ مشروع استراتيجية الإدارة بنهـج النظـام البيئي في البحر الأحمر وخليج عـدن والذي تنفذه الهيئة بالتعـاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي ومشـروع إدارة مياه الصرف في المدن السـاحلية على البحـر الأحمر وخليج عدن والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تم في هذه الورشـة مناقشـة دليل استرشـادي أعدته الهيئة لرصد مؤشـرات تأثيـر مياه الصرف على الحيد المرجاني، وتركز على إشـراك أصحاب المصلحة فـي عملية الرصـد لرفع الوعـي البيئي لديهـا وتعزيز مشـاركتهم الفعالة في حماية الموارد البحرية والسـاحلية التي تشـكل مصدراً هاماً من مصادر الرزق للمجتمعات الساحلية، ويسر أعمال الورشة الخبيران في الهيئة الإقليمية الدكتور محمد بدران مدير إدارة المشاريع والأستاذ بشار البطاينة منسق برنامج الرصد الإقليمي في الهيئة.

وهدفـت الهيئة مـن خلال تعميم هـذا الدليل الوصول إلى برامـج رصد وطنية متناغمة تصب في برنامج إقليمي يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة للمعنيين في إدارة الموارد البحرية والسـاحلية وتعزيز الاعتماد على المعلومة العلمية كأسـاس للخطط والاستراتيجيات المتبعة.

PERSGA Al Sanbouk

ورشة عمل وطنية حول رصد مؤشرات تأثير مياه الصرف على الشعاب المرجانية

24-25 **أكتوبر** 2016م

جيبوتي - جمهورية جيبوتي

بالتعاون ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ووزارة الإسكان والتعمير والبيئة افتتحت صباح يوم الإثنين الموافق 24-10-2016م ورشة عمل وطنية حول رصد مؤشرات تأثير مياه الصرف على الشعاب المرجانية. وقد تم الافتتاح تحت رعاية سعادة أمين عام وزارة الإسكان والتعمير والبيئة الأستاذ ديني عبدالله عمر وبمشاركة الدكتور محمد بدران ممثلا للأمين العام للهيئة الإقليمية في قاعات قصر الشعب بمدينة جيبوتي وبحضور ممثلين عن الجهات الحكومية والجهات البحثية الجمعيات التطوعية البيئية والاجتماعية ذات العلاقة بالبيئة البحرية.

جاءت هذه الورشة والتي استمرت لمدة يومين في إطار تنفيذ مشروع إدارة مياه الصرف في المدن الساحلية على البحر الأحمر وخليج عدن والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشروع استراتيجية الإدارة بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي.

تم في هذه الورشة مناقشة دليل استرشادي أعدته الهيئة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية لرصد مؤشرات تأثير مياه الصرف على الحيد المرجاني، وتركز على إشراك أصحاب المصلحة في عملية الرصد لرفع الوعي البيئي لديها وتعزيز مشاركتهم الفعالة في حماية الموارد البحرية والساحلية التي تشكل مصدراً هاماً من مصادر الرزق للمجتمعات الساحلية. قام بتنسيق أعمال الورشة الأستاذ آدم حسن علمي مستشار وزير البيئة، ويسر أعمالها الخبير الوطني الدكتور موسى مهدي من معهد الأبحاث الوطني في جيبوتي CERD.

يتكون الدليل الاسترشادي من خمسة نماذج، تناقش في مجملها العملية التسلسلية في الرصد فتبدأ بالتعرف على المشكلة، ومن ثم وضع الحلول لها وبعد ذلك تقديم الحلول لمتخذي القرار. حيث يوضح النموذج الأول المصطلحات الأساسية بينما يناقش النموذجان الثاني والثالث رصد الأسباب والتأثيرات ويتناول النموذج الرابع إدارة المعلومات ويناقش الخامس استخدام المعلومات في عملية صنع القرار. وتأمل الهيئة من خلال تعميم هذا الدليل الوصول إلى برامج رصد وطنية متناغمة تصب في برنامج إقليمي يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة للمعنيين في إدارة الموارد البحرية والساحلية وتعزيز الاعتماد على المعلومة العلمية كأساس للخطط والاستراتيجيات المتبعة.

النفايات الصلبة المُبعثرة

تنفيذ مسوحات ميدانية لتقييم النفايات الصلبة المُبعثرة على الشواطئ في المملكة العربية السعودية

مارس - ابريل 2016م

في إطار تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة النفايات المُبعثرة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن لحماية البيئة البحرية ومواردها الطبيعية -ضمن البرنامج الإقليمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية- قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بتنفيذ مسوحات ميدانية أساسية لتقييم النفايات الصلبة المُبعثرة على شواطئ البحر الأحمر بالمملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الهيئة العامة للإرصاد وحماية البيئة وذلك خلال شهري مارس وأبريل 2016م.

تهدف هذه المسوحات إلى معرفة:

- مواقع وما مدى تراكم النفايات الصلبة المُبعثرة على السواحل؛
- الأنواع السائدة للنفايات المُبعثرة في كل موقع؛
- مصادر هذه النفايات الصلبة المُبعثرة؛
- سعي الهيئة لتحديد مدى الحاجة إلى تنفيذ حملات توعية وتنظيف، لتنظمها لاحقاً؛
- كما أن معرفة مصادر هذه النفايات – سواء كانت من البر من خلال أنشطة الإنسان أو البحر من خلال القوارب المحلية والسفن العابرة– سوف يلعب دوراً أساسياً في إدارة النفايات المُبعثرة في البيئة البحرية مستقبلاً.

شملت المسوحات الميدانية مواقع شواطئ من أقصى الشمال لخليج العقبة (مدينة حقل) في منطقة تبوك حتى نقطة الحدود مع الجمهورية اليمنية جنوباً (قطاع الموسم في منطقة جازان) بالمملكة العربية السعودية، مغطياً أكثر من 139 موقعاً في مدن، وقرى، ومراكز/ مواقع رسو/ مرافئ/ مرسى (marina) قوارب ومراكب صيد، ومواقع بعيدة من تجمع سكني (من ضمنها مناطق أشجار شورى) تُطل على الشريط الساحلي من البحر الأحمر وجزيرة فرسان بالمملكة العربية السعودية ضمن الخمس مناطق (تبوك، المدينة المنورة، مكة المكرمة، عسير، جازان). وقد تم توثيق هذه المواقع بالأسماء والصور لكل موقع مع بعض لقطات فيديوهات لبعض المواقع). قام فريق مكون من الدكتور زاهر الأغوان (من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن) و عدد من المختصين من الهيئة العامة للإرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية (أ. صالح مغربي، أ. محمد بن شملان، أ. محمود مغربي، أ. حسن المولد، أ. حماد السلمي، أ. أحمد العامري) بتنفيذ هذه المسوحات.

السنبوك
PERSGA
AlSanbouk

الاستثمار الاقتصادي للموارد البحرية

د. سليم محمود المغربي

أصبح الاستثمار الشغل الشاغل لجميع البشر كونه يؤثر على معيشتهم ويساهم في تطوير نمط ونوعية ومستوى حياتهم ورفاهيتهم العائلية. وأصبح تحفيز وتشجيع الاستثمار مطلباً شعبياً ولو كان على حساب أي شيء آخر وخصوصاً البيئة وديمومة مواردها والحفاظ عليها. متناسين قول أحد الحكماء "إن كنت تعتقد أن الاقتصاد أهم من البيئة حاول أن تعد نقودك بدون أن تتنفس".

ولا نقصد من هذا القول الحكيم الابتعاد عن الاقتصاد ولكن ما نهدف إليه أن تتم التنمية الاقتصادية بشكل متوازن ومتجانس مع البيئة بحيث نحافظ على استدامة الموارد البيئية وندعم ديمومة الحياة على هذه الأرض والتي يشكل الماء حوالي 70% من مساحة سطحها. وهذا يدل أيضاً على أن الموارد البيئية البحرية، والتي لا قد لا نعرف الكثير عنها، تشكل الجزء الأكبر من الموارد البيئية للكرة الأرضية.

ولقد سعى علماء الاقتصاد مؤخراً لوضع قيمة اقتصادية للموارد البيئية بحيث تعكس لأصحاب القرار أهمية تلك الموارد. إن وجود تقييم اقتصادي لثروات الطبيعية يساعد صانع السياسات في العديد من القضايا لعل من أبرزها وضع خطط للمناطق التنموية ومناطق الحماية الطبيعية، وإعطاء القدرة على تحديد قيمة التعويض عن أضرار التلوّث، وتحديد رسوم الاستخدامات المتعددة للنشاطات البحرية والشاطئية، والقدرة على تحليل التكلفة والمنافع لإجراءات الحماية والقدرة عن الدفاع وإيصال رسالة والحصول على تأييد من مختلف الجهات وفئات المجتمع حول الأهمية الاقتصادية لوجود نظام بيئي سليم وفاعل. ولكن للأسف لا زالت هذه القيمة منخفضة جداً مقارنة بأهميتها لاستدامة الحياة على هذه البسيطة ولا تعكس القيمة الحقيقية لموارد البيئية.

وبإختصار شديد تعتمد دراسات التقييم الإقتصادي للثروات والموارد الطبيعية على وضع قيمة مادية للموارد البحرية من خلال إيجاد مجموع القيم المادية لعنصرين رئيسيين هما:

- قيمة العناصر المستخدمة أو المستعملة والملموسة بشكل مباشر من المورد البحري وتشمل:
  - عمليات الصيد التقليدي، والصيد بأنواعه
  - ما يقدمه ذلك المورد من حماية لخط الشاطئ وحفظه من عمليات النحر
  - النشاطات السياحية والترفيهية وغيرها
  - البحث العلمي والتعليم
- قيمة العناصر الغير مستخدمة أو غير المستعملة أو غير الملموسة بشكل مباشر من المورد البحري، وهي التي يجدها الناس فقط حينما يدركون وجود مورد ما حتى لو لم يكونوا يتوقعون استخدامه بأنفسهم وتشمل:
  - البعد الاجتماعي
  - والبعد الثقافي
  - والتنوع الحيوي وغيرها

وفي عُجالة تعتبر العناصر التالية من أهم الموارد البيئية البحرية لمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن والتي إذا أحسن المحافظة عليها واستغلالها بطريقة مُستدامة سوف تشكل رافداً اقتصادياً هاماً لموازنات الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن وعنصر ثبات واستقرار لنسيجها الاجتماعي.

الماء

(وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ) الأنبياء/30

بسبب الطبيعة الصحراوية لجميع الدول المطلّة على البحر الأحمر فإن تلك الدول تصنف عالمياً ضمن مجموعة الدول الأفقر بالثروة المائية الصالحة لحاجات الإنسان المختلفة من شرب وزراعة وصناعة وصحة ومزاولة كافة أنشطته الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وبالتالي تعتمد معظم تلك الدول على عمليات تحلية مياه البحر من أجل الحصول على الماء العذب ومن مصلحتها بل ومن أسباب استدامتها وجوب المحافظة على نوعية مياه البحر الأحمر بصورتها النظيفة الشفافة الخالية من الملوثات المختلفة ومنع ومنع إلقاء مياه الصرف الصحي إلى مياه البحر ووضع الإجراءات الرادع للحد ومنع التلوّث بالزيت والنفايات والمواد الضارة الأخرى.

المرجان

(مرج البحرين يلتقيان * بينهما برزخ لا يبغيان * فبأيّ ءالآء ربكما تكذبان * يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان *) الرحمن/22

(فيهن قاصرات الطّرف لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جآن * فبأيّ ءالآء ربكما تكذبان * كأنّهنّ الياقوت والمرجان *) الرحمن/58

تعتبر بيئة الشعاب المرجانية من أهم الموارد البيئية الموجودة في البحر الأحمر وعلى مستوى العالم. حيث أن هذا الحيوان الذي اختصه الله عز وجل في آيتين بسورة تحمل اسمه "الرحمن" هو من آيات الله العظيمة على هذه الأرض. فخلايا هذا الحيوان البسيط تأوي بداخلها خلايا نباتية طحلبية تجعل المرجان قادراً على النمو والازدهار في البحار الفقيرة بالمخصبات والتي تكون مياهها ذات شفافية عالية تسمح باختراق أشعة الشمس لها لأعماق سحيقة تزيد عن المائة متر في كثير من الأحيان.

وتكمن أهمية الشعاب المرجانية من الناحية الاقتصادية بالعديد من الأمور أهمها:

- الأمن الغذائي: تعتبر الشعاب المرجانية مكان لتكاثر وتواجد العديد من أنواع الأسماك والأحياء البحرية ذات الأهمية الاقتصادية العالية كمصدر بروتيني هام للإنسان ومهم للحفاظ على صحته. ويقدر أن حوالي 3 مليار شخص يحصلون على 20% من بروتينهم الحيواني من تلك الكائنات. وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإنه يتم اصطياد، من مناطق الشعاب المرجانية، ما يزيد عن 10 ملايين طن سنوياً، من الأسماك والكائنات البحرية الأخرى، تمثل حوالي 15% من حجم الصيد العالمي.
- الأمن الصحي:

أ) ساعدت الاكتشافات العلمية الحديثة على استخراج العديد من المستحضرات الطبية والعلاجية من الكائنات المختلفة الموجودة في بيئة الشعاب المرجانية. ويعد هذا الموضوع أحد أهم المصادر الاقتصادية في عصرنا الحاضر حيث تم استخلاص ما يزيد عن 10000 مركب فعال من بيئة الشعاب المرجانية.

ب) من إعجازات الخالق سبحانه وتعالى أن التركيب الكيميائي للهيكل العظمي للمرجاني قريب جداً من التركيب الكيميائي الهيكل العظمي للإنسان وبالتالي تم استخدام المرجان حديثاً في علاج بعض كسور العظام وكسور الفك لتقويم الأسنان. وبالتالي يمكن اعتبار البحر الأحمر كبنك عظام يخدم البشرية جمعاء.

- الجذب السياحي: تعتبر الشعاب المرجانية مناطق جذب هامة لسائحين وخصوصاً أولئك الذين يمارسون رياضة الغوص تحت الماء وذلك لما تتمع به كائنات الشعاب المرجانية من ألوان خلابة وجذابة ولصفاء مياه الشعاب المرجانية وارتفاع مدى الرؤية فيها ولما تتمتع به مياهها من اعتدال في درجات حرارتها تناسب مرتادي الشاطئ.
- حماية الشواطئ: تحافظ الشعاب المرجانية على ديمومة الشاطئ وتمنع عمليات النحر التي تقوم بها الأمواج للشاطئ. حيث تقدر تكلفة بناء متر طولي واحد لحاجز صناعي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يزيد عن 20 مليون دولار.

أشجار المانجروف (الشورى)

كما الشعاي المرجانية تعتبر أشجار وغابات المانجروف من الأشجار الهامة التي تمتد على معظم سواحل البحر الأحمر. ولهذه الأشجار القدرة على التكيف والعيش والنمو في مياه ذات نسبة ملوحة مرتفعة مما يمكنها من النمو في مناطق المد والجزر الساحلية. وتعتبر أشجار المانجروف من الأشجار الهامة للسكان المحليين الذين يعتمدون عليها بشكل كبير كمصدر للطاقة والرعي والبناء. كما أن أشجار المانجروف تساعد على تثبيت التربة الرملية الشاطئية وتمنع انجرافها للبحر مع حركات المد والجزر. كما أنه يعيش العديد من الكائنات البحرية الهامة والطيور في المسطحات المائية التي يتواجد بها أشجار المانجروف وعلى أغصان تلك الأشجار. ومؤخراً ازداد الاهتمام بالمناطق التي يتواجد بها أشجار المانجروف كونها تستطيع تخزين كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون وبالتالي تقلل من ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الجو.

PERSGA Al Sanbouk

الاتفاقية الدولية لإدارة مياه الاتزان

إن الاتفاقيــة الدولية لإدارة مياه الاتزان والرواســب من الســفن هي من الاتفاقيــات الحديثة التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية IMO في العام 2004م. ومــن أهم ميــزات هذه الاتفاقيــة بأنها تحد مــن خطر الأحياء الغازية والســامة، والتي يكون مصدرها مياه الاتزان والرواسب الموجودة في الســفينة، وتمنعهــا من الوصول إلى المياه البحريــة ومياه الأنهار في دول العالم. حيث تشــكل تلك الأحياء الغازية والســامة آثار ســلبية على البيئة، والاقتصاد الوطني، وصحة الإنســان وعلى ديمومة وسلامة النسيج الاجتماعي في المدن الساحلية.

ويتطلب دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ بأن يتم المصادقة عليها من قبل ما لا يقل عن 30 دولة لديها ما لا يقل عن 35% من إجمالي الحمولات العالمية. وقد اســتكلمت الاتفاقية متطلبات المصادقة عليها بتاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2016م، بعد مصادقــة جمهورية فنلندا عليها، ليصل عدد الدول المصادقة عليها إلى 52 دولة ولتصل إجمالي حمولات الدول المصادقة إلى 35.14% من إجمالي الحمولات العالمية. وحديثا انضمت جمهورية بنما لهذه الاتفاقية لترفــع عدد الــدول المصادقة إلى 53 دولة ولتصــل الحمولة الإجمالية إلى 53.28% (مبين بالجدول رقم 1 أسماء الدول المصادقة).

وبنــاء على ما نصت عليه مواد الاتفاقية فإنها ســوف تدخل حيز النفاذ بتاريخ 8 ســبتمبر/أيلول 2017م، ويصبح تطبيق أحكام الاتفاقية من ضمن المتطلبات الأساســية لدخول السفن (حتى من تلك الدول التي لم تصــادق على الاتفاقيــة) إلى موانئ الدول التي صادقــت عليها. وحال دخــول هذه الاتفاقية حيز النفاذ يترتب على الدول بعض الالتزامات ومن أهمها:

- يتوجب على كل الســفن التجارية بعد مرحلة تحضيرية محددة تركيب أجهزة معالجة لمياه الاتزان (مسؤولية دولة العلم في التركيب). مما يترتب عليه تكاليف تشغيلية إضافية لا بد من أخذها بعين الاعتبار.
- يتوجب على دولة الميناء أن تســتعد برفــع قدراتها للتفتيش الخاص بــإدارة مياه اتزان الســفن وما يتطلبه ذلك من تجهيزات فنية مناســبة وكوادر بشرية مدربة.
- يتوجب على دولة الميناء أيضاً التنســيق والتبليغ مع المنظمة البحرية الدولية عن أية تجاوزات تتعلق بالاتفاقية.
- لا يتوجــب على الــدول أن يكون لديها وحدة لاســتقبال مياه الاتزان والرواســب من السفن باســتثناء تلــك الــدول التي لديهــا ميناء جاف لإصلاح الســفن فيتوجب عليها أن يكون لديها وحدة لاســتقبال ميــاه الاتزان والرواســب من السفن.

أما بالنســبة للدول الأعضاء في الهيئة الإقليمية للمحافظــة على بيئة البحــر الأحمر وخليج عدن فقد وقعت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشــمية على هذه الاتفاقية حتى الآن وتتم المتابعة من قبل الهيئة مع باقي دول الإقليم بشأن التوقيع.

ونظــراً لأهميــة الموضــوع وأبعــاده البيئــة والاقتصاديــة والصحيــة والاجتماعيــة، قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال العام 2016م بعقد والمشاركة في عــدة ورش عمل وطنية ودوليــة متعلقة بهذا الموضوع وهي:

جدول رقم (1): أسماء الدول المصادقة على الاتفاقية الدولية لإدارة مياه الاتزان والرواسب من السفن، لعام 2004 وذلك حتى تاريخ 2016/11/24م بحسب ما نشرته المنظمة البحرية الدولية (IMO) على موقعها.

	اسم الدولة		اسم الدولة		اسم الدولة
1	Albania	19	Iran (Islamic Republic of)	37	Palau
2	Antigua & Barbuda	20	Japan	38	Panama
3	Barbados	21	Jordan	39	Peru
4	Belgium	22	Kenya	40	Republic of Korea
5	Brazil	23	Kiribati	41	Russian Federation
6	Canada	24	Lebanon	42	Saint Kitts and Nevis
7	Congo	25	Liberia	43	Saint Lucia
8	Cook Islands	26	Malaysia	44	Sierra Leone
9	Croatia	27	Maldives	45	South Africa
10	Denmark	28	Marshall Islands	46	Spain
11	Egypt	29	Mexico	47	Sweden
12	Fiji	30	Mongolia	48	Switzerland
13	Finland	31	Montenegro	49	Syrian Arab Republic
14	France	32	Morocco	50	Tonga
15	Georgia	33	Netherlands	51	Trinidad & Tobago
16	Germany	34	Nigeria	52	Turkey
17	Ghana	35	Niue	53	Tuvalu
18	Indonesia	36	Norway		

ورشة عمل وطنية لإدارة مياه الاتزان المملكة العربية السعودية

15-17 فبراير 2016م

جدة - المملكة العربية السعودية

قامــت الهيئة الإقليميــة للمحافظة على بيئة البحــر الأحمــر وخليج عدن بتنفيذ ورشــة عمل وطنية حول الالتــزام والرقابة والتنفيذ للاتفاقيــة الدوليــة لإدارة ميــاه الصابورة (الاتزان) من الســفن الصادرة عن المنظمة البحرية الدوليــة وذلك من يوم الإثنين وحتى يوم الأربعاء 5-17 فبراير 2016م وذلك في مقر الهيئة بجدة.

افتتح أعمال الورشــة ســعادة الأستاذ عبد الهــادي بن عبــد الرحمن العمــري الوكيل المســاعد لشــؤون التنميــة المســتدامة في الرئاســة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية الســعودية. تم إعطاء مواد هذه الورشــة من قبل خبراء الهيئة وهم الدكتور محمد إســماعيل بدران والدكتور أحمد خليل والدكتور ماهر عبد العزيز والدكتور ســليم محمود المغربي. كانت ورشــة العمل ناجحة وتم توزيع الشــهادات والمادة العلمية الكترونيا على كافة المشاركين في نهاية الورشة.

PERSGA Al Sanbouk

ورشة عمل وطنية لإدارة مياه الاتزان - جمهورية مصر العربية

4-6 **أبريل** 2016م

الغردقة – جمهورية مصر العربية

قامـت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئـة البحر الأحمر وخليج عدن بعقد ورشة عمل وطنية حول الالتزام والرقابة والتنفيذ للاتفاقية الدولية لإدارة ميـاه الصابورة (الاتزان) والرواسـب من السـفن مع التركيز علـى جمع وتحليـل العينات وذلك في مدينة الغردقـة خلال الفترة من 4–6 أبريل 2016م وذلك في مقر مركز المسـاعدات المتبادلة للطوارئ البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن التابع للهيئة. تم دعم وتمويل هذه الورشة بالشـراكة ما بين موانئ الشحن البترولية في جمهورية مصر العربية والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. حضر الورشـة ثلاثون شـخص من كافة القطاعات والموانئ المنتشرة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.

افتتح أعمال الورشـة سـعادة المهندس كمال القزاز المنسـق الوطني لمشـروع مياه الاتزان فـي جمهورية مصر العربيـة والدكتور ممدوح المليجي مدير مركز المساعدات. تم إعطاء مواد هذه الورشة من الدكتور سليم محمود المغربي الخبير البيئي في الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئـة البحر الأحمر وخليج عدن. كما اشـتملت الورشـة على نشـاط ميداني للمشاركين تمثل بالتعرف على تحليل عينات مياه الاتزان وذلك فـي المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد فرع البحر الأحمر في مدينة الغردقة. كانت ورشة العمل ناجحة وتم توزيع الشهادات والمادة العلمية الكترونيا على كافة المشاركين في نهاية الورشة.

ورشة عمل دولية لتقييم المخاطر وإجراء المسوحات البحرية المتعلقة بمياه الاتزان - جمهورية كرواتيا

14-17 **نوفمبر** 2016م

زاجرب – كرواتيا

في إطار سـعي المنظمة البحرية الدوليـة (IMO) لتوفير كوادر مؤهلة لدى دول العالم قادرة على التفتيش على السـفن والتأكد من التزامها بمتطلبات الاتفاقيـة الدولية لإدارة مياه الصابورة (الاتزان) والرواسـب من السـفن 2004 حال دخولها حيز التنفيذ. قامت المنظمة البحرية الدولية بدعوة الهيئة الإقليميـة للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وجهات دولية أخرى للمشاركة بورشة تدريب لجمع وتحليل عينات من الموانئ للتأكد من خلوها من الكائنات الغازية الناتجة عن مياه الاتزان وذلك خلال الفترة 14–17 نوفمبر 2016م فـي الجمهورية الكرواتية. كما هدفت الورشـة إلـى التعريف بآخر المسـتجدات حول الاتفاقية والتعريف بتكنولوجيا فلترة وتعقيم مياه الاتزان على السفن وإشرك ممثلين عن مُلاك السفن بذلك.

حيث شـارك في ورشة التدريب مندوبون من كرواتيا وغانا ونيجيريا ومصر والأردن بالإضافة إلى ممثل عن مركز التلوث البحري الإقليمي للاسـتجابة لحالات الطوارئ للبحر الأبيض المتوسط وممثلين عن المنظمة البحرية الدولية وممثل عن الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

وكان الهـدف من ورشـة العمـل تدريب مدربـين، من ضبـاط دول الميناء ومختصـين في علم الأحياء، علـى جمع وتحليل عينات مـن الموانئ للتأكد مـن خلوها من الكائنات الغازية الناتجة عن مياه الاتزان بحسـب الاتفاقية الدولية لإدارة مياه الاتزان. حيث تعالج الاتفاقية موضوع نقل الكائنات الحية الضارة ومسـببات الأمراض من خلال مياه اتزان السـفن، والتي في نهاية المطاف، سوف تقلل من التأثير السلبي لتلك الكائنات على النظم الإيكولوجية البحرية وتؤدي إلى حماية صحة الإنسان.

8-14 **مايو** 2016م

المؤتمر الدولي الثامن للمياه نيجومبو/كولومبو – جمهورية سريلانكا

تلقت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وجهات دولية أخـرى دعوة من مرفق البيئة العالمي للمشـاركة بالمؤتمـر الدولي الثامن للمياه والذي تم تنظيمه في مدينتي نيجومبو وكولومبو في جمهورية سريلانكا. وجاءت مشـاركة الهيئة كونها شريك في مشروعين هامين يتم تمويلهم من مرفق البيئة العالمي وهما:

- برنامج الشـراكات الدولية لمياه الاتزان والـذي يدار من خلال المنظمة البحرية الدولية(IMO) .
- مشروع الإدارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن وبالشراكة مع البنك الدولي.

مثل الهيئة في هذا المؤتمر الدولي الهام ثلاثة من خبراء الهيئة هم الدكتور سليم المغربي والمهندس إسلام طه والسيد بشار البطاينه. كما قامت الهيئة بالمشاركة في المعرض الذي أقيم على هامش المؤتمر حيث تم عرض مطبوعات ومنشورات الهيئة. وقد كان لمشـاركة خبراء الهيئة أهمية كبيرة في التعريف بمنطقة البحر الأحمـر وخليج عـدن وأهميتهم البيئيـة والاقتصادية والاجتماعيـة أمام هذا الحشد الكبير من العلماء والمشاركين من كافة دول العالم والذين تجاوز عددهم الثلاثمائة شـخص. كما كان هنالك تفاعل كبير بين كافة المشـاركين مما أسهم في التعريف بدور الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في الحفاظ على الموارد البيئية الهامة للبحر الأحمر وخليج عدن واسـتدامة تلك الموارد للأجيال القادمة. كما شـكلت تلك اللقاءات فرصة ثمينة لتعزيز شراكات الهيئـة مع الجهات الدولية المانحة وإمكانية حصولها على دعم وتمويل لمشـاريع مستقبلية تخدم البيئة والمجتمع في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

10-11 مايو 2016م (Antifouling)

ورشة عمل إقليمية حول الاتفاقية الدولية لمنع التصاق الكائنات الحيّة (الحشف) على السفن، 2001

جدة – المملكة العربية السعودية

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن"PERSGA" بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية "IMO" ورشة عمل إقليمية حول "الاتفاقية الدولية بشأن ضبط التأثير السلبي لاستخدام المواد المقاومة لالتصاق الكائنات الحيّة (الحشف) على السفن،2001 وذلك في مقر الهيئة بمدينة جدة – المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 10–11 مايو 2016م، وشارك فيها حوالي عشرين متخصصاً من دول الإقليم إضافة إلى خبراء من المنظمة البحرية الدولية.

جاء تنظيم هذه الورشة ضمن جهود الهيئة المستمرة في أن يكون النقل البحري في الإقليم نقل مستدام لا يتسبب في تدهور البيئة البحرية أو تلوّث مواردها الحيّة وغير الحيّة وذلك في إطار المحافظة على صحة البيئة والإنسان في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن. فالاتفاقية الدولية بشأن الحد من التأثير السلبي لاستخدام المواد المقاومة لالتصاق الكائنات الحيّة على السفن تهدف إلى حماية البيئة البحرية من الآثار الضارة لأنظمة الطلاء التقليدية ذات الآثار السلبية على البيئة. إذ أظهرت الدراسات أن أنظمة الطلاء المانعة لالتصاق الكائنات الحية تشكل خطراً على الأنظمة الإيكولوجية، كما أثبتت تأثيرها السُمّي على بعض الكائنات البحرية، كتكلس قشرة المحار وتشوهه وتغيير الخصائص عند بعض الأحياء البحرية، وقد يمتد تأثيره الخطير إلى صحة الإنسان نتيجة لاستهلاك المأكولات البحرية المتأثرة. وقد تبنت لجنة حماية البيئة البحرية بالمنظمة البحرية (MEPC) الدولية خلال مؤتمر دولي عقد في أكتوبر 2001 للاتفاقية الدولية بشأن التحكم في أنظمة الطلاء لمنع التصاق الكائنات الحية على السفن لعام 2001، ليشكل قانوناً عالمياً يلزم بالعمل على التصدي للآثار الضارة لأنظمة الطلاء التقليدية ذات الآثار السلبية على البيئة. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام 2008 وهي مصادق عليه حاليا من قبل أكثر من سبعين دولة تمثل ما يزيد عن 90% من إجمالي الحمولات العالمية.

وحول أهمية الاتفاقية اشار الأمين العام للهيئة الأستاذ الدكتور زياد أبو غرارة بأن الاتفاقية تحظر طلاء السفن بمادة "ثلاثي بوتيل القصدير" السامة واستبدالها بأنظمة غير ضارة بصحة البيئة والإنسان وتحقق الغرض في منع التصاق الكائنات الحية المائية المختلفة مثل الطحالب والقشريات التي تتسبب في التقليل من انسيابية السفينة في الماء وتحد من سرعتها وتكلفها استهلاك المزيد من الوقود بنسبة قد تصل إلى 40%، كما توفر الحماية من انتشار الكائنات المائية الضارة والمسببة للأمراض حول العالم بمنعها من الالتصاق على بدن السفينة وانتقالها عبر المحيطات.

1-2 يونيو 2016م

ورشة عمل وطنية حول الدليل الاسترشادي 2011 للوقاية من حشف السفن

جيبوتي – جمهورية جيبوتي

افتتح أعمال الورشة معالي السيد موسى محمد أحمد وزير الإسكان والتعمير والبيئة في جمهورية جيبوتي أعمال ورشة العمل الوطنية المتعلقة بالدليل الاسترشادي 2011 للوقاية من حشف السفن (Biofouling) والتي عقدتها الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO).

عقدت ورشة العمل في قصر الشعب في جمهورية جيبوتي خلال الفترة من 1–2 يونيو 2016م. خصصت ورشة العمل التدريبية لتعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحشف السفن والوقاية منها وما تشكل من مصدر هام للأحياء الغازية التي قد تؤثر تأثير سلبي على التنوع الحيوي الفريد الموجود في بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

شارك في تقديم مواد هذه الورشة خبيران دوليان هما، السيد ماركوس هيلافوري، من المنظمة البحرية الدولية بالإضافة إلى خبير دولي، السيد بابكر ديوب من السنغال. كانت ورشة العمل التدريبية ناجحة للغاية وحققت أهدافها.

PERSGA Al Sanbouk

تطبيق الأدوات القانونية الإلزامية (IMSAS) الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية (IMO)

اعتبـاراً من 2016/1/1 أصبح التدقيق على مدى تفعيل تطبيق الدول الأعضـاء للإتفاقيـات الدولية الصـادرة عن المنظمـة البحرية الدولية إلزاميـاً، من قبل المنظمـة البحرية الدولية، وذلك بعـد أن كان طوعياً بحسـب رغبة كل دولـة عضو. وفي إطار اسـتعداد المملكـة العربية السـعودية للإعداد لمتطلبات برنامج التدقيـق الإلزامي هذا، وفي إطار التعاون الوثيق ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والرئاسـة العامة للأرصاد وحماية البيئة، تم عقد ورشة عمل لمنسـوبي الرئاسة وكافة المؤسسـات التي تعنى بعمليات النقل البحري في المملكة العربية السـعودية في مقر الهيئة بجدة لتعريفهم بإجراءات التدقيق والخطوات الواجب اتباعها من قبلهم عند حضور المفتشين من المنظمة البحرية للقيام بأعمال التفتيش على الاتفاقيات الدولية ذات البعد البيئي.

دعم الجهود الوطنية في لتطبيق الأدوات القانونية الإلزامية للمنظمة البحرية الدولية في المملكة العربية السعودية

جدة – المملكة العربية السعودية

تم إعداد مشـروع على أرض الواقع جرى من خلاله التعاقد مع الخبير الدولـي الدكتور القبطـان مهاب أبو القوام لعقد ورشـة عمل حول دعم الجهود الوطنية في تطبيـق الأدوات القانونية الإلزامية للمنظمة البحرية الدولية لبرنامج التدقيق في المملكة العربية السعودية حيث عقدت الورشة فـي مقر الهيئـة بمدينة جدة خلال الفترة مـن 19–21 جمادي الآخرة 1437هـ الموافق 28–2016/3/30م.

افتتح أعمال الورشة سعادة الدكتور عبد الباسط صيرفي الوكيل لشؤون التنمية المستدامة في الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة والتي حضرها حوالي 30 شخص من منسوبي الهيئة من مختلف الإدارات والفروع في المملكة. تناولت الورشـة إجراءات التدقيق على اتفاقية ماربول بملاحقها السـتة والتي تعني بالوقاية مـن التلوث من الزيت، والمـواد الكيماوية، والنفايات، والصرف الصحي، وتلوث الهواء الناتج عن السـفن وعمليات

28-30 **مارس** 2016م

النقـل البحري في المملكة. كما تم خلال الورشـة ربـط متطلبات التدقيق الإلزامي بالجوانب القانونية المتعلقة بهذا الموضوع وبحسب ما هو وارد في النظام العام للبيئة واللائحة التنفيذية في المملكة العربية السعودية.

بروتوكول لندن (London Protocol)

28-30 **نوفمبر** 2016م

ورشة عمل وطنية حول بروتوكول لندن

العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO)، ورشة عمل وطنية حـول بروتوكول لندن وذلك في متنـزه العقبة البحري في المملكة الأردنية الهاشـمية خلال الفتـرة 28–30 نوفمبر 2016م. افتتح أعمال هذه الورشة عطوفة المهندس صلاح أبو عفيفة مدير عام الهيئة البحرية الأردنية وبمشاركة ما يقرب من 25 شـخص ممثلين عن وزارات النقل والبيئة وسـلطة منطقة العقبـة الاقتصادية الخاصة والقطاع الخاص والجامعات في المملكة الأردنية الهاشـمية. كما اشـتملت الورشة على زيارة ميدانية لمشـروع أيلة السـياحي والذي يوجد به أكبر مرينا صناعـي في الأردن إن لم يكـن بالإقليم. قام بالتدريب خلال الورشة خبيران من المنظمة البحرية الدولية هما: السيد أندرو بيرشـينوف والسيد فردريك هيغ وبمشاركة الخبير البيئي في الهيئة الدكتور سليم المغربي.

وسـعت هذه الورشـة لتحقيق عدة أهداف من أهمها تعريف المشـاركين ببروتوكـول لنـدن (1996) المعني بمنـع التلوّث البحـري الناجم عن إلقاء النفايـات والمواد الأخرى في البيئة البحريـة وتوضيح مزايا مصادقة المملكة الأردنية الهاشـمية على البروتوكول حيث أن المملكة العربية السـعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية هي فقط الدول المصادقة على هذا البروتوكول من دول الإقليم. كذلك تعريف المشـاركين بما يمليه البروتوكول من إجراء تعديلات تشريعية محلية والتدابير

PERSGA Al Sanbouk

الاحترازية التي يتطلب اتخاذها من قبل الأفراد والمؤسسات والدول للحد من الآثار البيئية والاقتصادية الناجمة عن أعمال الردم وإلقاء النفايات والمواد الخطرة في البيئة البحرية. وأهمية التعاون الإقليمي في هذا المجال.

ويأتي انعقاد هذه الورشة مكمل لورشة العمل الإقليمية التي عقدت في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 6-10 شعبان 1436هـ الموافق 24 - 28 مايو 2015م وذلك من أجل حث الدول على المصادقة على هذا البروتوكول الهام. حيث تم بموجب أحكام هذا البروتوكول والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2016/3/24م، منع إلقاء والتخلص من جميع المواد في البيئة البحرية باستثناء المواد التالية:

- المواد المجروفة أصلاً من قاع البحر
- حمأة مياه الصرف الصحي
- فضلات الأسماك
- المركبات والمنصّات البحرية
- المواد الخاملة والمواد الجيولوجية غير العضوية (كنفايات المناجم)
- المواد العضوية ذات الأصل الطبيعي
- المواد ذات الحجم الضخم والتي تضم في المقام الأول الحديد والفولاذ والخرسانة
- عمليات احتجاز وعزل غاز ثاني أكسيد الكربون في التكوينات الجيولوجية في البيئة البحرية.

وحتى بالنسبة لإلقاء هذه المواد الثمانية في البيئة البحرية فلم يترك موضوع إلقاؤها أو التخلص منها في البيئة البحرية دون حسيب أو رقيب، بل تم وضع دلائل استرشادية تفصيلية تحدد خطوات تقييم تلك النفايات المزمع إلقاؤها، وإجراءات منح التراخيص اللازمة أو منع إلقاء مثل هذه النفايات، وآليات التفتيش التي تقوم بتصنيف النفايات وتقييم البدائل، وتحديد الآثار البيئية المتوقعة من عمليات الإلقاء، وتخصيص أماكن محددة للتخلص من تلك النفايات في البيئة البحرية، ووضع برامج المراقبة والمتابعة اللازمة قبل وأثناء وبعد عمليات الإلقاء.

منظومة التصدي للتلوّث النفطي

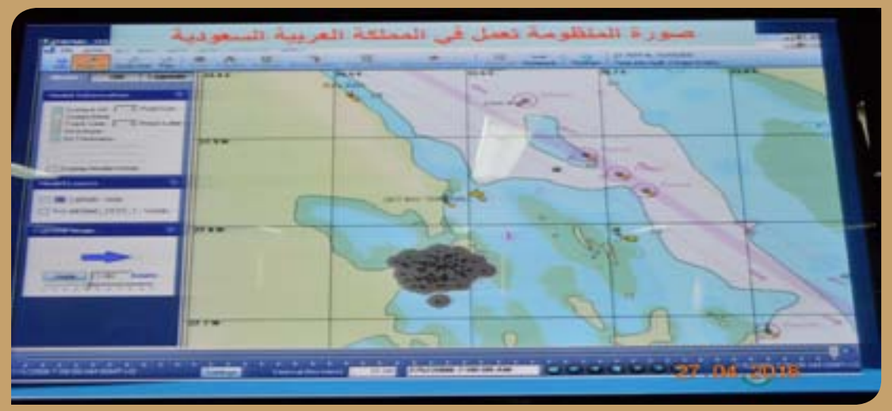

18-19 يوليو 2016م

بناء القدرات الفنية للسيطرة على حوادث التسرب النفطي في البيئة البحرية

جدة – المملكة العربية السعودية

في إطار جهود الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر لتطوير القدرات الإقليمية لمجابهة حوادث التسرب النفطي والتقليل من تأثيراتها على البيئة البحرية نظمت الهيئة بالتعاون مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية ورشة عمل وطنية حول "نمذجة حركة بقع التلوّث النفطي وتطبيقاتها العملية على سواحل البحر الأحمر".

إنطلقت أعمال الورشة يوم الإثنين 18 يوليو 2016م في مقر "الهيئة" بمدينة جده واستمرت لمدة يومين بمشاركة أكثر من عشرين من المتخصصين الوطنيين في مكافحة التلوّث النفطي في البيئة البحرية في مختلف الجهات الوطنية ذات العلاقة.

وحول أهمية الورشة أشار الأمين العام للهيئة الإقليمية أن طبيعة البحر الأحمر كونه بحر شبه مغلق ويحتوي على تنوع بيولوجي فريد من الأحياء البحرية وهو في نفس الوقت ممر هام للنقل البحري مما ترتفع معه احتمالات حدوث حوادث تسرب نفطي وما قد تحدثه هذه الحوادث من تأثيرات سلبية كبيرة على الأحياء البحرية والاستثمارات التنموية الكبيرة القائمة في المناطق الساحلية والتي لها أهمية كبيرة مثل محطات تحلية المياه والمشاريع السياحية.

كل ذلك يتطلب توفر خطط متكاملة للطوارئ تشارك في تنفيذها جميع الجهات ذات العلاقة وتتوفر الكفاءات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط والاستجابة الفورية للتعامل مع هذه الحوادث.

وتقدم هذه الورشة أحد الأدوات الهامة في مجابهة حوادث التسرب النفطي حيث تم تدريب المختصين على كيفية تتبع انتشار التسرب النفطي في البيئة البحرية من خلال التدريب على كيفية استخدام التقنيات المتطورة في تتبع بقع الزيت من خلال تطبيق البرمجيات والنماذج الحديثة بشكل عملي على حوادث حقيقية وقعت سابقاً بهدف مقارنة نتائج النماذج الرياضية مع نتائج الحوادث التي وقعت بالفعل. ويهدف التدريب إلى رفع القدرات الفنية في تتبع والسيطرة على حوادث التسرب النفطي في البيئة البحرية.

وفي ختام الورشة التدريبية قام الخبير الدولي بالتوجه إلى وحدة مكافحة التلوث بالزيت في الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة وقام بالاطلاع على منظومة توقع مسار ومصير التلوّث بالزيت وقام بالتعاون مع الخبراء الوطنيين من الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بتحديثها والتأكد من أنها تعمل على النحو الأمثل.

تعزيز جهود جمهورية السودان في رفع قدرات المركز الوطني للطوارئ البحرية

بورسودان - جمهورية السودان

قامت لجنة خبراء وطنية في شهر أغسطس 2016م بتحديث الخطة الوطنية لمواجهة التلوّث بالزيت. ويمثل هؤلاء الخبراء الإدارات ذات الصلة في لجنة تسيير مركز الطوارئ البحرية والتى تم تكوينها بقرار من سعادة وكيل وزارة البيئة والتنمية العمرانية والذى يرأس في الوقت نفسه لجنة التسيير للمشروع. وفي الإطار نفسه تم تشكيل لجنة وطنية لوضع دراسة لإنشاء وحدة استقبال Reception Facility لاستقبال فضلات السفن من زيوت المحركات.

اجتمعت لجنة التسيير الخاصة ومن ثم تمت مخاطبة إدارة الموانئ ببورسودان ومخاطبة مدير مركز المساعدات للطوارئ البحرية بالغردقة للاتفاق على معدات الطوارئ المناسبة للعمل بمركز بورسودان والتى خصص لها مكان في برج المراقبة بالميناء ومواصفاتها الفنية حتى يتم التعاقد على شرائها وتوريدها للمركز ببورسودان.

ضمن أنشطة مركز الطوارئ البحرية يتم الإعداد الآن لمؤتمر حماية البيئة البحرية والذى سيعقد في نهاية يناير 2017م بناءاً على خطة العمل المجازة للمركز في عامه الأول. كما يعكف المركز حاليا على طبع خرائط الحساسية البيئية للساحل السوداني.

الموارد البحرية الحيّة

مصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
(Illegal, Unreported and Unregulated Fishing, IUU Fishing)

د. أحمد خليل

يطلق مصطلح "صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (IUU Fishing)" لوصف مجموعة واسعة من السلوكيات المتعلقة بأنشطة الصيد غير المشروعة، وسوف نشير في مواضع كثيرة من هذا المقال لهذا المصطلح بعبارة الصيد غير القانوني بغرض الاختصار. يشكل الصيد غير القانوني مصدر قلق كبير لجميع أصحاب المصلحة في مصائد الأسماك، بما في ذلك السلطات الحكومية، والصيادين الملتزمين بالقانون، والمجتمع المدني بشكل عام. فالصيد غير القانوني يعتبر معوقاً لتقدم الحكومات نحو تحقيق الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك، وحماية موارد المحيطات، وتحقيق الأمن الغذائي للسكان الذين يعتمدون على المصايد، ودعم سبل العيش المستدامة للصيادين. ومما يعكس القلق العالمي واسع النطاق حول الصيد غير القانوني، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أوردت في قرارها بشأن مصايد الأسماك المستدامة في عام 2006 بالإشارة إلى الصيد غير القانوني "تؤكد الجمعية مجدداً عن قلقها الشديد لأن هذا النوع من الصيد ما زال يشكل أحد أكبر الأخطار التي تهدد النظم الإيكولوجية البحرية وما زال يسبب آثاراً خطيرة وكبيرة على حفظ وإدارة موارد المحيطات".

تعريف الصيد غير القانوني:

يتضمن تعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) للصيد غير القانوني، والذي تم اعتماده أيضاً في "البروتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأحمر وخليج عدن"، ما يلي:

صيد الأسماك غير القانوني

هو الأنشطة التي:

- تمارسها القوارب الوطنية أوالأجنبية في المياه التابعة للدولة بدون تصريح من تلك الدولة، أو بالتعارض مع قوانينها ولوائحها؛
- تقوم بها قوارب تحمل علم دول منضمة لمنظمة إدارة مصايد إقليمية ذات صلة، لكنها تتعارض مع إجراءات الصون والإدارة التى تبنتها تلك المنظمة وارتبطت بها الدول، أو المواد ذات الصلة بالقانون الدولي القابل للتطبيق؛
- تتعارض مع القوانين الوطنية أو الالتزامات الدولية شاملاً التزامات الدولة التي عقدتها مع الدول المتعاونة في إطار المنظمة الإقليمية ذات الصلة.

Al Sanbouk
PERSGA

صيد الأسماك بدون إبلاغ

هو أنشطة الصيد التي:

• لم يتم الإبلاغ عنها أو تم الإبلاغ عنها بشكل خاطئ للجهة الوطنية المخول لها، مما يتعارض مع القوانين واللوائح الوطنية؛ أو

• تُمارَس في منطقة تطبيق تابعة لمنظمة إدارة مصايد إقليمية ذات صلة، دون إبلاغ أو الإبلاغ بشكل خاطئ، مما يتعارض مع لوائح الإبلاغ لتلك المنظمة.

صيد الأسماك بدون تنظيم

هو أنشطة الصيد التي تُمارَس:

• في منطقة تطبيق تابعة لمنظمة إدارة مصايد إقليمية ذات صلة بواسطة قوارب لا جنسية لها أو تحمل علم دولة غير عضو بالمنظمة، أو بواسطة جهة صيد بطريقة لا تتوافق مع إجراءات الصون والإدارة لتلك المنظمة؛

• في مناطق أو مخازين أسماك لا تطبق عليها إجراءات صون أو محافظة، حيث تُمارَس أنشطة الصيد المعنية بطريقة تتعارض مع مسئولية الدولة نحو التزامها بالقانون الدولي فيما يتعلق بصون الموارد الحية.

الآثار السالبة للصيد غير القانوني:

الصيد غير القانوني يؤدي إلى خسائر تقدر بعدة مليارات من الدولارات من الفوائد الاقتصادية السنوية، ويخلق أضرار بيئية كبيرة من خلال استخدام ممارسات الصيد غير المستدامة، وله عواقب أوسع نطاقا بالنسبة لإمدادات الغذاء. ويتسبب الصيد غير القانوني في حدوث هذه التأثيرات من عدة نواحي، وذلك لأن هذا النوع من الصيد يتسبب في:

• تقليل حجم إسهام المصايد في الناتج المحلي الإجمالي / الناتج القومي الإجمالي السنوي؛

• الحد من فرص العمل في قطاعات الصيد؛

• خفض الإيرادات الناتجة عن التصدير، ورسوم موانئ الإنزال، ورسوم الترخيص والخدمات والضرائب من خلال أنشطة الصيد المشروعة؛

• زيادة الإنفاق على عمليات الرصد والتحكم والمراقبة؛

• توليد نزاعات مع قوارب الصيد الحرفية المحلية؛

• خلق صراعات مع ضباط المصايد وفرق وقوارب السلطات المعنية بالمراقبة؛

• تهديد الأمن الغذائي في البلدان النامية المتضررة؛

• الإضرار بالموائل والأنواع المستهدفة وغير المستهدفة، والنظام البيئي؛

• تكثيف إلقاء النفايات غير المنضبط وآثار بيئية سلبية أخرى على الموائل البحرية.

وعلى ما يبدو، فإن الخسائر الاقتصادية والبيئية بسبب الصيد غير القانوني مرتفعة للغاية. وقد قام Agnew وآخرون (2009) بإجراء دراسة تحليلية على نطاق العالم حول تأثيرات الصيد غير القانوني شملت 54 بلداً وأعالي البحار، وقدرت الدراسة أن الخسائر الإجمالية الناجمة عن الصيد غير القانوني على مستوى العالم تتراوح بين 10 و 23.5 بليون دولار، ويتراوح حجم المصيد من الصيد غير القانوني ما بين 11 و 26 مليون طن، هذا على الرغم من أن الدراسة لم تشمل المصيد المرتجع والصيد الحرفي دون تنظيم. ولا شك أن مثل هذه المستويات من الصيد غير القانوني تشكل عوائق كبيرة لجهود الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية في العالم.

مكافحة الصيد غير القانوني:

يشمل الصيد غير القانوني شبكات معقدة من الأنشطة والكيانات، حيث لا يقتصر ذلك على عمليات الصيد غير المشروعة للأسماك، بل يشمل أيضا عمليات الشحن والتجهيز والإنزال، والبيع والتوزيع للأسماك والمنتجات السمكية من الصيد غير القانوني. لذلك فإن رصد ومراقبة هذا النوع من الصيد لا ينبغي أن يقتصر على تتبع قوارب الصيد فقط، ولكن أيضا تتبع المصيد، نظراً لأهمية التعرف على حركة المنتج عبر حلقات التوريد.

وفي العادة فإن القوارب التي تمارس هذا النوع من الصيد لا تصل إلى ميناء الإنزال بحمولتها من المصيد غير القانوني، ويتم تنفيذ العديد من المعاملات في عرض البحر، حيث تُنقَل الأسماك من قوارب الصيد غير القانوني إلى الثلاجات في السفينة الأم أو سفينة المصنع أو غيرها من السفن، كما قد يشترك في هذه العمليات العديد من الوسطاء والمستوردين والمسوِّقين، ووسائل النقل عن طريق الجو أو البحر أو البر.

وبالتالي، ينبغي التنبه لمجموعة واسعة من التدابير للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في مكافحة الصيد غير القانوني، والتي تشمل دول العلم، والدول الساحلية ودول السوق، والمنظمات الدولية، وصناعة صيد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين والمستهلكين والصيادين أنفسهم.

لقد وفر تبني "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" في عام 1982م إطاراً جديداً للتعاون الدولي والجهود المبذولة من أجل إدارة أفضل للموارد البحرية الدولية. وفي عام 1995م، اعتمدت الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في القرار 4/95 "مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد"، وطلب المؤتمر من منظمة الأغذية والزراعة وضع مبادئ توجيهية فنية لدعم تنفيذ المدونة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة. في هذا الإطار، تم تطوير "خطة العمل الدولية لمنع وردع والقضاء على الصيد غير القانوني (IPOA–IUU)"، والتي اعتمدها مجلس المنظمة في عام 2001م. وفي نفس العام، حثّت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول على تنسيق الجهود والتعاون مباشرة ومن خلال المنظمات الإقليمية ذات الصلة في تنفيذ خطة العمل الدولية، ووضع خطط عمل على المستويات الوطنية. وقد شجع ذلك تأسيس مبادرات إقليمية ووطنية لمكافحة الصيد غير القانوني في مناطق عديدة من العالم.

في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، تقوم الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA) بتنفيذ البرنامج الإقليمي للموارد البحرية الحية (PERSGA–LMR)، والذي يتولى التنسيق الإقليمي وبناء القدرات لدعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم. وفي عام 2012م قامت الهيئة بتنظيم ورشة عمل إقليمية لتقييم وبناء القدرات لمكافحة الصيد غير القانوني في البحر الأحمر وخليج عدن، بالاستناد على المبادئ التوجيهية لخطة العمل الدولية.

وفي نفس الوقت، قامت الهيئة بتأسيس مبادرة لتعزيز الجهود الإقليمية لمراجعة السياسات والتشريعات لدعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وآلية إقليمية للتعاون والتنسيق. وقد تُوِّجت هذه الجهود بتطوير بروتوكول إقليمي جديد بمسمى "البروتوكول الإقليمي للتعاون في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأحمر وخليج عدن" في عام 2016م. ويتضمن البروتوكول، الذي يشمل 24 مادة تتعلق بمختلف جوانب الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، تأكيد والتزام الدول الأعضاء بالتعاون والتنسيق في مكافحة الصيد غير القانوني في المادة الحادية عشر من البروتوكول (أنظر المربع 1).

المربع (1): البرتوكول الإقليمي حول التعاون في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن

المادة الحادية عشر

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

• تتعاون الأطراف المتعاقدة والهيئة على تطوير وتبني وتنفيذ خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ، ودون تنظيم كإطار للآلية الإقليمية للتعاون والتنسيق في التدابير الخاصة بذلك، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالدول. وينبغي لخطة العمل أن تتضمن ولكن لا تقتصر على الآتي:

• دور ومسئوليات الدول الأعضاء؛

• دور الهيئة؛

• تدابير وإجراءات دولة الميناء؛

• التدابير والإجراء ات ذات العلاقة بالسوق؛

• أنشطة مشتركة للرصد والتحكم والمراقبة، مثل تنسيق التشريعات، وتبادل المعلومات.

= تلتزم الأطراف المتعاقدة بمراجعة التنظيمات والتشريعات الوطنية متى كان ذلك ملائماً، والممارسات الإدارية ذات الصلة بالصيد غير القانوني، دون إبلاغ، ودون تنظيم، من أجل مواءمة وتعزيز النظام القانوني لتيسير تطبيق الأدوات والإجراءات ذات العلاقة في خطة العمل الإقليمية. وكما ينبغي، تطوير خطط عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مع الأخذ في الإعتبار الاحتياجات الخاصة للدول.

المراجع الرئيسية:

David J, Agnew DJ, Pearce J, Pramod G, Peatman T, Watson R, Beddington JR, Pitcher TJ (2009). Estimating the Worldwide Extent of Illegal Fishing. PLoS ONE 4(2): e4570. doi:10.1371/journal.pone.0004570

FAO (2002). Technical Guidelines for Responsible Fisheries. No. 9. Rome, 122p.

FAO. (2001). International Plan of Action to Prevent, Deter and Eliminate Illegal, Unreported and Unregulated Fishing. Rome. 24 pp.

MRAG (2005). Review of Impacts of Illegal, Unreported and Unregulated Fishing on Developing Countries. FINAL REPORT. Marine Resources Assessment Group Ltd., London.

PERSGA (2012). Guidelines for preparation of national papers: The Regional Workshop on "Combating Illegal, Unreported and Unregulated (IUU) Fishing in the Red Sea and Gulf of Aden 11–13 November 2012 PERSGA, Jeddah, KSA.

الإدارة المستدامة لموارد أسماك الزينة

8-10 أغسطس 2016م

جدة – المملكة العربية السعودية

تشـهد التجـارة العالمية في أسـماك الزينة والحيـاة الفطرية المرتبطة بالشـعاب المرجانية نمـواً مضطرداً. وعلى الرغم مـن أن هذه الموارد يمكـن أن تلعب دوراً فـي تنمية وتنويع العائـد الاقتصادي من الموارد البحريـة، إلا أن الاسـتفادة المثلى منها يتطلب وجود إدارة مسـتدامة وتنظيم فعال لأنشطة اسـتغلالها، بحيث يضمن ذلك عدم تهديد بيئات الشـعاب المرجانية، والتي تمثل بدورها موارد طبيعية في غاية الأهمية لمصايد الأسماك وأنشـطة اقتصادية أخرى. كما أن الإدارة المستدامة تجنب حدوث خسائر اقتصادية للمستثمرين من جراء تناقص مخزونات الأنواع أو نضوبها من الاستغلال الجائر.

هنالك العديد من الموضوعات ذات الأولوية التي يجب أن توضع في اعتبار الإدارة المسـتدامة لموارد أسـماك الزينة، ومن أهمها طرق وممارسات جمع الأسـماك، وتربيتها، ونقلها، ونفوق الأنواع غير المستهدفة؛ ومدى ملائمة الأنواع؛ ووضع المخزون؛ وتقليل التأثيرات البيئية على الشـعاب المرجانية؛ وإمكانية إدخال الأنواع الغريبة؛ وطرق جمع البيانات الموثوقة عن حالة الموارد والاتجار بها؛ وطرق الرصد الفعال؛ والتأكد من فعالية الإجراءات المتخذة والإنفاذ، وغيرهـا من الموضوعات. ويتطلب كل ذلك توافر المعرفة السليمة عن الأنواع والأنظمة البيئية، وبناء قدرات موثوقة لنظم الرصد والتحكم والمراقبة لإدارة قطاع أسـماك الزينة. وقد سـبق للهيئة الإقليمية تنفيذ جهود رائدة لدعم الإدارة المستدامة لموارد أسماك الزينة في الإقليم، تضمنت إجراء مسـوحات لتقييم وضع أسماك الزينة والشـعاب المرجانية في الدول الأعضاء، وعقد ورشـة تدريبية إقليمية، وتطوير مبادئ توجيهية للإدارة المسـتدامة لأسماك الزينة. وقد شاركت المملكة العربية السعودية بفعالية في جميع الأنشطة الإقليمية للهيئة في هذا المجال.

وفـي هذا الإطار، قامت الهيئة بتنظيم ورشـة عمل وطنية بالتعاون مع المملكة العربية السـعودية فـي مقر الهيئة بجدة خـلال الفترة 8–10 أغسطس 2016م حول الإدارة المستدامة لموارد أسماك الزينة البحرية في المملكة. وقد تضمنت أهداف ورشة العمل الوطنية الآتي:

• بحث الوضع الراهن لموارد أسماك الزينة في المملكة العربية السعودية: إمكانات المـوارد، والأنواع، والنظـم البيئية، والاعتبـارات البيولوجية والإيكولوجية الخاصة باستخدام هذه الموارد؛ والخيارات لأفضل الطرق والممارسات البيئية المتاحة للاستفادة الاقتصادية من هذه موارد أسماك الزينة في المملكة؛

• مناقشـة الخيـارات المتاحة وتقـديم مقترحات وتوصيـات فنية حول استخدام موارد أسماك الزينة والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها بما يكفل استدامة هذه الموارد والاستفادة منها اقتصادياً.

افتتح الورشة سعادة أمين عام الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمـر وخليج عدن الأسـتاذ الدكتور زياد بن حمـزة أبوغرارة، الذي أشـار في معرض كلمته إلى أهمية وتميز بيئـة البحر الأحمر والموارد الحية التـي تحتضنها، موضحاً دور الهيئة في التعاون مع دول الإقليم فـي الإدارة المسـتدامة للموارد البحرية الحية مما يعزز إسـهامها في النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت يكفل اسـتدامة هذه الموارد ويحمي الاسـتثمارات المعتمدة عليها، ويحافظ على التنوع الأحيائي الفريد في البحر الأحمر الذي يضم العديد من الأنواع المتوطنة.

شارك في الورشـة مختصون من الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة ووكالـة الثروة السـمكية والهيئة السـعودية للحيـاة الفطرية وحرس الحدود وجامعة الملك عبد العزيز، كما أسـهم فـي تقديم المادة العلمية وعرض التجارب الدولية والدعم الفني حول موضوعات الورشـة خبراء واستشـاريون من المملكة المتحـدة والأردن والهيئة الإقليمية للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. وتضمن برنامج الورشـة عروض تقديمية لإعطاء خلفية للمشاركين لتحليل الوضع الراهن، وعمل جماعي لبحث الخيارات والمقترحات والتوصيات الفنية للورشة، حيث تناول ذلك:

• كائنات الزينـة البحرية والتعريفات الخاصة بها، واعتبارات السـوق والتجارة العالمية في هذا المجال؛

• وضع أسـماك الزينة في الإقليم – بالتركيـز على المملكة العربية السـعودية، وإجـراء تحليل نقـاط القوة، نقاط الضعـف والفرص والمخاطر (SWOT)؛

• العناصـر الرئيسـية للائحـة التنظيمية ونظم الرصـد والتحكم والمراقبة.

مـن هذا المنطلق خرجت الورشـة بنتائج ومخرجـات مهمة للإدارة المسـتدامة لموارد أسـماك الزينة في المملكة العربية السعودية، كان من أبرزها:

• أهمية تطوير وتطبيق لائحة خاصة بتنظيم اسـتغلال أنواع الزينة البحرية تمكن من الاسـتخدام المسـتدام، وتحقيق أهداف الصون وحمايـة الاسـتثمارات في حال رفـع الحظر، وذلـك لتمكين نظام الترخيص من التحكم في:

• آليـات ضبط الجودة وأفضل الممارسـات البيئية، وتحفيز التطور التقني والبحوث والاستزراع والتربية في الأسر، واستعادة المخزونات المستغلة والأنواع المهددة؛

• آليات تحديد مناطق الجمع بمراعاة طبيعة المناطق، الاستخدامات الأخرى الاستخراجية، مثل أسماك الغذاء، وغير الاستخراجية، مثل سياحة الغوص، والتي قد تحقق منافع اقتصادية واجتماعية موازية؛

• آليات تحديد الأنواع المسـتغلة والكوتـات، ولمراعاة الاعتبارات الخاصة ببعض الأنواع؛

• آليات الإبلاغ للرصد والتحكم والمراقبة؛

• آليـات الإدارة التشـاركية لـ"مناطـق الجمع" للاسـتفادة من مشـاركة أصحاب المصلحة في إدارة واسـتغلال الموارد بشـكل مسـتدام، وتعزيز نظم الرصد والتحكم والمراقبة، وتخفيف العبء الإداري والمالي، وتحقيق أهداف الإدارة بشكل عام.

• وفرت الورشـة إطـار عام وعناصر رئيسـية لمحتـوى اللائحة التنظيميـة الخاصة بأنواع الزينـة البحرية، يمكن تطويره وتبنيها لتحقيق غاية الاسـتفادة الاقتصادية بما يكفل اسـتدامة الموارد وصونها.

• تم تحليـل نقاط القوة والفرص المتاحة للبناء عليها والاسـتفادة منها؛ ونقاط الضعف والمهـددات والتي يمكن التخطيط لمعالجتها والحـد من تأثيراتها فيما يخص تجارة أنواع الزينة البحرية. كما تم ترتيبها للتعامل معها حسب الأولوية من متخذي القرار.

• أسـهمت الورشـة في تعزيز قـدرات المشـاركين وتوفير خلفية معلوماتية وخطوط استرشـادية، والتي يمكـن الرجوع إليها في المراحل المسـتقبلية وخطط العمـل لإدارة موارد أسـماك الزينة البحرية في المملكة العربية السعودية.

PERSGA Al Sanbouk

تبني البروتوكول الإقليمي في إدارة المصايد وتربية الأحياء البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن

07–08 ديسمبر 2016م

تتويجاً لجهود الهيئة والدول الأعضاء تم تبني بروتوكول إقليمي جديد حول التعاون الإقليمي في إدارة المصايد وتربية الأحياء البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن. حيث حقق الاجتماع الإقليمي الذي نظمته الهيئة خلال الفترة 8–7 ديسمبر 2016م في مقرها بمدينة جدة، بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء ودعم من البنك الدولي، نجاحاً كبيراً بالاتفاق على الصيغة النهائية لنص "بروتوكول التعاون الإقليمي في إدارة المصايد وتربية الأحياء البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن". ويعد ذلك تتويجاً لجهود الهيئة والدول الأعضاء في الوصول إلى إطار قانوني للتعاون في إدارة الموارد السمكية منذ الاجتماع الإقليمي الأول في هذا الإطار الذي عقد في العام 2011م، ومروراً بجهود مجموعة عمل فنية إقليمية اشتركت فيها جميع الدول الأعضاء بالهيئة، لصياغة وتطوير المسودة، وإضافة جميع مرئيات وملاحظات الدول الأعضاء خلال الأعوام الماضية، حتى الوصول لتوافق بالإجماع حول صيغة البروتوكول الحالي، والذي سيتم تبنيه من الدول كإطار قانوني وتشغيلي لآلية التعاون الإقليمي في إدارة الموارد السمكية بما يكفل استدامتها وتنميتها في الإقليم.

لقد حددت خطة العمل الإقليمية الملحقة باتفاقية جدة (1982) في فقرتها 2–3 أحد أهدافها الرئيسية في "وضع أسس إدارة الأنشطة التي لها تأثير على جودة البيئة وعلى حماية واستغلال الموارد البحرية المتجددة على أساس مستدام"، ووضعت ضمن أولوياتها في الفقرات 12–5 و 18–5 "تقييم العوامل المتعلقة باستغلال الموارد البحرية الحية والأنواع التجارية بما في ذلك تقييم الاحتياطي منها"، و"ترشيد استغلال وإدارة الموارد البحرية الحية على أسس سليمة تضمن استدامتها". وبما أن خطة العمل الإقليمية الملحقة بالاتفاقية قد حددت أيضاً ضمن أهدافها الرئيسية (الفقرات 3–3 و 4–3) إعداد الوثائق القانونية التي تكفل الأساس القانوني للجهود التعاونية، وكذلك الإجراءات المساندة بما في ذلك الأجهزة والهياكل التنظيمية والإقليمية التي يتطلبها تنفيذ العمل الناجح، فإن الهيئة تسعى دائماً بالتعاون مع الدول الأعضاء إلى التطوير المستمر للإطار القانوني وآليات العمل. وقد تمخض ذلك في السابق عن تطوير وتبني عدد من البروتوكولات الإقليمية، من ضمنها "البروتوكول الخاص بالمحافظة على التنوع الإحيائي وإنشاء شبكة المناطق المحمية في البحر الأحمر وخليج عدن 2005"، حيث تركزت المواد السادسة والسابعة من هذا البروتوكول على "السعي للإبقاء على استدامة الموارد السمكية والأنواع المستغلة من خلال تبني سياسات وخطط إقليمية ووطنية للمصائد السمكية وحماية المراحل الحرجة في حياة الأنواع والموائل المهمة للتكاثر والحضانة والنمو في مناطق التغذية والمأوى"، و"تقييم الأنواع ذات القيمة التجارية والمستغلة، على أن يتضمن ذلك الحالة الراهنة لكل نوع والتدابير المتخذة لإعادة التأهيل".

بناءاً على ذلك فقد أوصى مجلس الهيئة الموقر ضمن قرار المجلس رقم 01/14 (24/03/2011) الفقرة 4 بأن تعمل الهيئة على تطوير التعاون والتنسيق بين دول الهيئة في إدارة المصايد، خاصةً التعاون والتنسيق في تطبيق مبادئ الصيد الرشيد، ومنهج النظام البيئي، ومكافحة الصيد غير القانوني وتقليل التأثيرات السالبة لأنشطة الصيد على التنوع البحري والبيئة البحرية.

وتقوم الهيئة بتنفيذ البرنامج الخاص بالموارد البحرية الحية الذي يركز على تعزيز قدرات إدارة المصايد البحرية في دول الهيئة والتعاون والتنسيق فيما بينها، حيث تم تنفيذ العديد من هذه الأنشطة في السابق تضمنت دراسات التقييم الشاملة حول الوضع الراهن للموارد البحرية الحية وإدارتها في الإعوام 2001 و2006 و2011م، وتطوير خطط وتوصيات فنية خاصة بالأسماك الغضروفية وأسماك الزينة والاستزراع البحري، وتنظيم العديد من الدورات التدريبية حول وسائل تقييم المخزون السمكي، وتصنيف الأسماك، ومنهج النظام البيئي في إدارة المصايد، وعقد عدد من الاجتماعات الإقليمية التنسيقية ضمت إدارات المصايد بدول الهيئة، وتنفيذ مبادرات ومشروعات خاصة بدعم تطبيق منهج النظام البيئي في إدارة المصايد والاستزراع البحري. وقد تم ذلك بدعم مقدر من العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وبالارتكاز على التقدم المحرز بتبني البروتوكول الإقليمي حول "التعاون في إدارة المصايد والاستزراع البحري"، فمن المنظور أن تتمكن الهيئة من استقطاب وتنفيذ مشروع شراكة إقليمي جديد مع البنك الدولي لدعم قدرات الدول لتطبيق البروتوكول، حيث تتواصل الهيئة حالياً مع البنك الدولي لتطوير وثيقة المشروع، وتم إعداد المسودة الأولية للمشروع ورفعها للبنك الذي أكد رغبته في دعم الهيئة في هذا الشأن.

PERSGA Al Sanbouk

خلفية عامة عن خيار البحر والتجارة به

د. زاهر الأغوان

بيولوجية خيارالبحر

خيار البحر هو حيوان بحري لا فقاري إسطواني الشكل ينتمي إلى شعبة الجلد شوكيات. يندرج هذا الحيوان إلى طائفة تسمى "هولوثوروديا" (*Holothuroidea*) تحت هذه الشعبة. ولدى هذه الطائفة ست رتب و 25 عائلة، وتشمل حوالي 1250 نوع على مستوى العالم. وتنقسم هذه الرتب وفقاً لوجود أو عدم وجود الأقدام الأنبوبية، وبشكل الفم، ووجود أو عدم وجود عضلات الفم الضامة، وشجيرات التنفس والأنيبيبات الموجودة في جسم الحيوان. لكن الأنواع التي يتم التجارة بها فهي تنتمي إلى ثلاث رتب فقط، وأغلبها تندرج تحت رتبتين.

إن أحجام وألوان خيار البحر تتباين بين الأنواع. بشكل عام، قد يتراوح متوسط طول النوع البالغ بين 10 إلى 30 سم، لكن هناك أنواع أقصر بكثير وأخرى أطول قد يصل طولها إلى أطول من 1 متر. فالأنواع التي يتم التجارة بها قد يتراوح طولها بين 9–89 سم وبوزن أقل من 200 جرام إلى أكثر من 4000 جرام عندما تكون على قيد الحياة. لدى خيار البحر أكثر من لون من ضمنها الألوان الرئيسية، البني والأبيض والأسود والأخضر، أو بألوان أخرى كالوردي. فمثلاً نجد أنواع منها بلون بني سائد مع بقع بيضاء أو أسود على الظهر وبلون وردي بالبطن، لكن قد نجد أنواع لها ألوان مختلفة من نفس النوع. فمثلاً نجد أن نوع من خيار البحر"هالوثيريا ليسوني" *Holothuria lessoni* مبقع بألوان البني والأبيض والبيج وأبيض اللون من البطن، لكن قد نجده أيضاً بلون بيج–بني غير مبقع.

ونجد أيضاً أن حجم وطول أنواع من خيار تختلف من منطقة إلى أخرى. فمثلاً نجد أن " ثيلينوتا أناناس" (*Thelenota ananas*) قد يزن 1000 جرام بمتوسط طول 35 سم في جزر موريشيوس وبمتوسط وزن 2000 جرام وطول 45–80 سم في لاريونيون في المحيط الهادي، بينما نجد هذا النوع يصل متوسط وزنه 3000 جرام بمتوسط طول لا يزيد عن 45 سم في الهند. الجدير بالذكر بأنه لا زال البحث العلمي جارياً حول توضيح توزيعات الأنواع والنواحي الجينية لأنواع خيار البحر، وهناك أنواع من خيار البحر يصعب التعرف عليها بسهولة من قبل الخبراء.

معظم أنواع خيار البحر، منها جميع الأنواع التجارية، منفصلة الجنس (إذ تحتوي على جنسين منفصلين، ذكوراً وأناثاً) تتناسل عن طريق التلقيح الخارجي في عمود مياه البحر وفي أوقات مختلفة. فالأنواع التي تعيش في المياه المدارية تتناسل خلال موسم الربيع والصيف، بينما الأنواع التي تعيش في المياه المعتدلة تتناسل في أوقات مختلفة من السنة. حيث يقوم الجنسين البالغين لخيار البحر بإطلاق الحيوانات المنوية والبويضات لأجل التلقيح الخارجي. ويحدث هذا التلقيح جراء السباحة الطليقة لمراحل اليرقات والتي تتغذي على هائمات دقيقة في عمود المياه لبعض الأنواع أو على صفار الدهن لديها في بعض أنواع أخرى من خيار البحر. ويحدث النضج الجنسي في الأنواع التجارية بين 2–6 سنوات، والتي تعيش بمتوسط مدة عمر تتراوح بين 4–7 سنوات بشكل عام، ويعتمد ذلك على النوع والأعداد.

مناطق تواجد خيار البحر

يتواجد خيار البحر تقريباً في جميع مناطق البيئة البحرية. هذه المناطق تشمل مناطق المد والجزر والمياه الضحلة إلى المياه العميقة حتى الأعماق السحيقة. تقريباً جميع الأنواع التجارية من خيار البحر ممكن أن تتواجد في منطقة المد والجزر والمياه الضحلة (0.5 – 5 متر) حتى أعماق مختلفة. فبعض الأنواع من خيار البحر التجارية قد نجدها في هذه المنطقة حتى أعماق 30 متر، وأخرى ممكن أن نجدها حتى أعماق أكثر من 60 متر، والتي قد تصل إلى عمق 300 متر لأنواع معينة. تعيش أنواع خيار البحر التجارية في قطاع واسع من الموائل البحرية مثل الرمال والطمي والصخور والشعاب المرجانية. وتعتبر هذه الأنواع حيوانات قاعية (تعيش على سطح القاع)، ومعظمها تعيش في قيعان لينة سواء على سطح الرواسب أو مطمورة في الرواسب، والتي تلعب دوراً هاماً في البيئة البحرية.

أهمية خيار البحر في البيئة البحرية

يقوم خيار البحر بدور رئيسي في الاتزان البيئي في البيئة البحرية. فالحيوان البالغ لخيار البحر يتغذى على الحتات (بقايا كائنات نافقة) والمواد العضوية المتواجدة في الرواسب. فتقوم أنواع من خيار البحر بإلتهام كميات كبيرة من الرواسب لعملية التغذية. فقد نجد أنواع من خيار البحر تلتهم كمية من الرسوبيات تقدر ما بين 500–1000 طن خلال عام. هذه الرسوبيات قد تحتوي على الحتات، فيهضم خيار البحر احتياجاته الغذائية منها ثم يطرد الفضلات والتي هي عبارة عن رمال تكون مشبعة بأملاح غذائية وأنسجة حيوانية تساعد على نمو الطحالب والحشائش البحرية، والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الكائنات، ومنها يعمل على إنتاج غذاء هام للكائنات آكلة النباتات. وبالتالي فإن خيار البحر يقوم بإعادة تدوير المغذيات واستحداث الكدرة البيولوجية على سطح قاع البحر. ومن هنا فإن خيار البحر عامل رئيسي يساهم في إزالة مواد ضارة –مثل فتات بلاستيكية متتواجد في الرسوبيات– قد تأثر على سطح قاع البحر، وبالتالي يقلل من التلوث البحري. كما أنه يعمل دور مباشر في التحلل الفيزيائي لتركيبات كربونات الكالسيوم وتحويلها إلى ترسبات على الشعاب. فخيار البحر يلعب دوراً في التقليل من تحمض مياه البحر، فيعمل على اتزان قلوية المياه مما يساهم في التخفيض من أثر تغير المناخ على البيئة البحرية بشكل عام وعلى الشعاب المرجانية بشكل خاص. إن الصيد الجائر لخيار البحر سوف يعمل عى زيادة كمية وحجم الطبقة العضوية المتراكمة فوق الرواسب مما يزيد من معدلات العكارة ونمو كائنات أخرى ضارة بالبيئة البحرية تؤثر بالتالي على كائنات أخرى اقتصادية هامة للإنسان. الجدير بالذكر أن يرقات خيار البحر تكون غذاء لبعض الكائنات البحرية الأخرى. وبالتالي فإن الصيد الجائر لخيار البحر قد يلعب دور سلبي غير مباشر على السلسلة الغذائية في النظام البيئي البحري وقاع سطح البحر اللين والشعاب المرجانية.

استخدام الإنسان لخيار البحر

يُستخدم خيار البحر كعقار في الطب الشعبي وكنكهة للأطعمة وباعتباره مكمل غذائي في الصين وبلدان آسيوية أخرى (هونج كونج، وتايوان، وسنغافورة، وكوريا، وماليزيا) والدول التي توجد فيها جاليات من هذه الدول. إن تجارة خيار البحر بدأت منذ أكثر من ألف عام لهذه الأغراض، عادة يتم صيد خيار البحر لأجل جمع جدار جسمه طازجاً، لكن معظم التجارة تتم من خلال جمع هذه الحيوانات لتمر بمراحل حتى يتم تجفيفها والتجارة بها. كما ظل خيار البحر يستخدم تقليدياً في العديد من الثقافات غير الآسيوية ضمن مجموعة من الأطعمة وللأغراض الدوائية والطقوسية، والتي لا يزال أغلبها سائداً اليوم. حالياً نجد خيار البحار في منتجات صناعية –سواء في صورة كبسولات أو بودرة– كمُكمل غذائي ممكن شرائه من الأسواق الآسيوية أو طلبه عبر الإنترنت.

تحضير ومعايير خيار البحر كمنتج تجاري

إن الطريقة الأكثر إنتشاراً في تحضير خيار البحر كمنتج تجاري هي معالجته بعدة مراحل ليصبح جافاً. فمجرد جمع خيار البحر، يتم البدء في طريقة المعالجة في غضون 24 ساعة لمضاعفة الجودة وزيادة سعر بيع المنتج النهائي. فيتم معالجة خيار البحر عبر سلسلة من مراحل الغلي بمياه البحر (2–3 مرات) والتجفيف. فيتم تفريغ الأنواع الضخمة من أحشائها (إذ تنزع الأحشاء كاملة) باستخدام سكين حادة ومقطع على امتداد طول الجسم، فيتم القطع من البطن بالنسبة للأنواع الضخمة ومن الظهر أو الفم للأنواع الأخرى قبل عملية الغلي الأولى. وعند الانتهاء من مراحل غلي الحيوان يتم تجفيفه في الشمس. ويعتمد وقت التجفيف على النوع والحجم، وكذلك على أحوال الطقس السائدة في موقع التحضير. ويتمثل متوسط وقت التجفيف بين يومين إلى أسبوعين. وبمجرد اكتمال التجفيف، توضع الحيوانات حسب النوع، وفي بعض الأحيان حسب الحجم، في موقع جاف ومظلم.

Al Sanbouk
PERSGA

يتم تحديد معايير الجـودة العالمية لخيار البحر، كمنتج تجاري، عن طريق النوع وعن طريقة المعالجة لتحضيـره جافاً. في إطار النوع المحدد، تدفع الأسـعار المرتفعـة دائماً للعينـات الأكبر حجماً والتي يقـل فيها محتوى الرطوبة (30%–20% من الوزن)، والصلابة والنسـيج القاسـي والقطع المتسـاوي والأملس الخالي من الجوانب الخشـنة. كذلك يتم تقييم الرائحة واللون والتي تنعكس في تباين الأسـعار وفقاً للأسواق وتستخدم كمؤشر يحدد ما إن كانت المعالجة قد أجريت بطريقة سـليمة وخالية من الضرر أو التحلـل. بديهياً، إن طول وحجم الأنـواع التجارية من خيار البحر كمنتج جاف تقل عن ما كانت عليه قبل عملية المعالجة، وقد تنخفض أوزانها بدرجة عاليـة عندما تكون عملية التحضيـر للتجفيف غير جيدة، لكن هناك أنواع قد يتم تصديرها وهي غير مجففة. بشكل عام، أصبح الآن ممكن التصدير لبعـض الأنواع من خيار البحر التجارية بصورة مجففة، شـبه مجفف أو طازجة نظراً للتوسع في تجارة خيار البحر على مستوى العالم.

نطاق التجارة في خيار البحر

كان خيار البحر مسـتغلاً لمئات السـنين لأنواع وكميات في نطاق جغرافي محدود، لكن شهدت التجارة في أنواعه توجه عالمي واسع في غضون الثلاث عقود الماضية من ناحيتي كميات المنتجات التي يتم جمعها والدول المشاركة في هذه التجارة وذلك في اسـتجابة مباشـرة لارتفـاع الطلب في الصين والدول الآسيوية المجاورة لها. لقد بدأت كميات صيد خيار البحر تتضاعف بشكل كبير منذ نهاية الثمانيات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الإنتاج في الدولة. تضاعف هذه الكميات كان ناتج عن التوسـع في تجارة خيـار البحـر وإلى تحفيز عمليـات جمع أنواع جديـدة ذات قيمة أقل في العديد من الـدول حول العالم، مما دفع عدد من الدول القيام بتجارة خيار البحر وتصديرها إلى الدول الآسـيوية. فمثلاً كان هناك 25 دولة فقط تقوم بتصديـر خيار البحر إلى المنطقة الإدارية الخاصة لهونج كونج الصينية في عـام 1987م، بينما ارتفع عدد هـذه الدول إلى 49 دولة في العام 2001م. حالياً، لا يقل عن 70 دولة، منها دول عربية مثل مصر وجيبوتي واليمن، تقوم بتجارة أنواع مختلفة من خيار البحر. فعلى المستوى العالمي، هناك 66 نوعاً من خيار البحر الأكثر انتشاراً يتم التجارة بها. لا يقل عن 20 نوع من خيار البحـر ممكن أن يتم التجارة بها للتصدير مـن دولة في العالم أو في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، كما هو في اليمن، إلى الصين ودول آسيوية أخرى مجاورة. ويأتي توسـع هذه التجارة والاستغلال الجائر لموارد خيار البحر في منطقة البحر وخليج عدن مواكباً لذلك التوجه العالمي.

أسعار الأنواع التجارية من خيار البحر

تختلف الأسعار على حسب أنواع خيار البحر التجارية، سواء كانت كمنتجات جافة أو حيوانات طازجة، ومن دولة إلى أخرى. بشكل عام، ممكن أن تتراوح الأسـعار بين 10–50 دولار للكيلو جرام كمنتج جاف للتصدير، وبين 1–3 دولار للحيوان الطازج لعديد من أنواع خيار البحر التجارية، بينما السعر قد يزيد عن 100 دولار أمريكي في أسواق التجزئة في المنطقة الإدارية الخاصة لهونج كونج الصينية للأنواع المستوردة. بالنسبة للأنواع ذات القيمة العالية، والتي تتواجد منها في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، قد يزيد سعرها عن 200 دولار أمريكي في هذه الأسـواق، بينما سعرها كمنتج جاف للتصدير، سـواء من دول نامية أو متطورة إلى الصين والدول الأسـيوية المجاورة لها، قـد تكون أقل من 100 دولار أمريكي في بعض الدول. فمثلاً يتراوح سـعر نوع من خيار البحر يسمى "هالوثيريا سكابرا" (*Holothuria scabra*)، كمنتج جاف للتصدير، بين 70–80 دولار أمريكي للكيلوجرام في دولة فيجي، بينما نجد سـعر هـذا المنتج أعلى من 100 دولار أمريكـي للكيلوجرام في أسـتراليا. وفي اليمـن فإن التجار يدفعون للصيادين مـا يقارب 30 دولار أمريكـي لكل كيلوجرام جاف لهذا النوع. إن سـعر الفـرد الطازج من هذا النوع حوالي 8 دولار أمريكي في فيجي وأسـتراليا، بينما في اليمن فسعره لا يتجاوز عن 3 دولار أمريكي. وقد نتفاجأ أن نجد سعر الكيلوجرام الجاف مـن هذا النوع (هالوثيريا سـكابرا *Holothuria scabra*)، يتراوح بين 242–787 دولار أمريكي في أسـواق التجزئة في المنطقة الإدارية الخاصة لهـونج كونج الصينية. الجدير بالذكر بأن هناك أنواع ممكن أن نجدها ذات قيمة متدنية جداً، والتي قد تصل سعرها 2 دولار أمريكي للكيلوجرام الجاف في هذه الأسواق أو كمنتج للتصدير لهذه الأسواق ولدول أخرى أسيوية.

الوضع الراهن لتجارة خيار البحر

يشـهد التوجه العالمي لتجارة خيار البحر دورة من "الازدهار والانحسـار"، وهـي ظاهرة عادية بالنسـبة للثروة السـمكية متى كانت المـوارد الطبيعية تشـكل دخلاً عالياً للمجتمع الأمر الـذي يزيد من جهود الصيـد وبالتالي تراجع المخزونات واسـتغلالها بصورة مفرطة. إن التوسـع في تجارة أنواع مختلفـة من خيار البحر أدى إلى احداث تغيير في أسـاليب الصيد من مجرد الجمع التقليدي (بواسـطة اليد) إلى الأساليب التجارية باستخدام إسطوانة الهواء المضغوط (SCUBA) لجمع الأنواع التجارية من خيار البحر سـواء من أعمـاق ضحلة أو غير ضحلة. ممـا تمخض عنه تدني كبيـر في مخزون الأنواع ذات القيمة المتوسـطة والمرتفعة وكذلك العديد مـن الأنواع ذات القيمة المتدنية. تشـير عدة تقارير بـأن أغلب مصايد خيار البحر، سـواء كانت فـي مناطق مدارية أو معتدلـة، تمر بمراحل مختلفة من الاستغلال المفرط لا سيما بالنسبة للأنواع ذات القيمة العالية. فبعـض المصايد لخيار البحر التجارية قد انهارت تماماً، خاصة في دول نامية، مع إثارة مخاوف جادة حيال انقراض أنواع –خاصة الأنواع ذات الأسعار المرتفعة– في بعض الدول (مثل المكسيك، الأكوادور، اليمن).

الجهود المبذولة للمحافظة على أنواع خيار البحر

هنالك جهود تبذلها جهـات ومنظمات دولية من أجل المحافظة على خيار البحر التجارية على المسـتوى العالمي. فقد قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بعقد اجتماعات دولية بمشـاركة جهات حكومية، وغير حكومية، وعلماء معنين لدراسـة وتقييم مصايد خيار البحر وكيفية الحفاظ عليها سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي في العديد من مناطق العالم. وتمخضت هذه الجهود بإدراج 16 نوعاً من خيار البحر التجارية كأنواع مهددة بالانقـراض ضمن القائمة الحمراء للإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN). سـبعة من هذه الأنواع، وأغلبها ذات القيمة المرتفعة، تنـدرج تحت قائمة الأنـواع المهددة مع خطورة عاليـة لانقراضها. وقد اعتبرت سكرتارية معاهدة التجارة الدولية في الأنواع المهدَّدة بالانقراض (CITES) أن التجارة الدولية في خيار البحر قضية بالغة الأهمية لصون الموارد، لا سيما بسبب سوء حالة إدارة مصايد هذه الكائنات البحرية في جميع أنحاء العالم. فقد قامت سكرتارية المعاهدة بإدارج أنواع محظورة التجـارة بها. فهناك دول (مثل الإكـوادور) أدرجت نوعاً من أنواع خيار البحر في المرفـق الثالث من المعاهدة في محاولة للسـيطرة على الصيد الجائر للنوع بسبب التجارة الدولية غير القانونية.

وفـي إقليم البحر الأحمـر وخليج عدن، تقوم الهيئـة الإقليمية للمحافظة علـى بيئـة البحر الأحمر وخليـج عـدن (PERSGA) بتنفيذ مبادرات وورش تدريبيـة لتطوير القدرات الوطنية للحفاظ علـى الكائنات البحرية من المصايد غير القانونية. فقد عملت الهيئة على تطوير بروتوكول إقليمي جديد بمسـمى "البروتوكول الإقليمي للتعاون في إدارة مصايد الأسماك وتربيـة الأحياء المائية في البحر الأحمـر وخليج عدن" في عام 2016م. وبالنسـبة لخيار البحر، فقد قامت الهيئة بمسـاعدة الجمهورية اليمنية، بالتنيسـق والتعاون مع وزارة المياه والبيئة وبمشـاركة خبير أسـترالي ومنسـق إقليمي من الهيئة وفريق وطني، فـي تقييم مصايد خيار البحر على سـاحل البحر الأحمـر وخليج عدن (من ضمنها جزيرة سـقطرى) فـي 2007م. و تمخـض عن نتائـج هذا التقييم إغـلاق صيد وتصدير خيار البحر في اليمن، من قبل وزارة الثروة السـمكية، حتى إشعار آخر آنذاك. كما أن الهيئة سـاهمت في بناء القـدرات الوطنية حول بيولوجية ومصايد خيار البحر أثناء المسوحات الميدانية لتقييم مصايد أنواع خيار البحـر التجارية فـي اليمن من خلال تنظيـم ورش تدريبية في عدة مدن سـاحلية مختلفة (الحديدة، عـدن، المكلا، حديبو (سـقطرى)) بحضور الخبير الأسـترالي. وإدراجاً لأهمية بناء الكوادر الوطنية للدول الأعضاء والمحافظة على خيار البحر من الصيد الجائر، فإن الهيئة حالياً تعمل على تنظيم ورشـة تدريبية إقليمية حول الإدارة المستدامة لمصايد خيار البحر على أسـس المنهج البيئي، والمتوقع تنفيذها في أبريل 2017م. وفي هذه الورشـة فإنه سوف يتم أيضاً اسـتعراض الوضع الراهن لمصايد خيار البحر في الدول الأعضاء للهيئة ومناقشـة السُبل والإجراءات التي يمكن إتخاذها للحفاظ على الأنواع التجارية من الصيد الجائر في المنطقة.

السنبوك
Al Sanbouk
PERSGA

المفاوضات البيئية

ورشة مهارات التفاوض في المفاوضات البيئية متعددة الأطراف

27 إلى 29 سبتمبر 2016م

الخرطوم – جمهورية السودان

افتتح معالي الدكتور حسن عبد القادر هلال وزير البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية بجمهورية السودان ورشة العمل الوطنية حول مهارات التفاوض في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والتي نظمتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة من 27 إلى 29 سبتمبر 2016 بقاعة النيل في مقر اتحاد المصارف بالخرطوم. وحضر حفل الافتتاح وزيرة الدولة للكهرباء والتوليد المائي ووزير الدولة للنقل ومدير مكتب الأمم المتحدة بالخرطوم كما شرّف حفل الافتتاح وفد من المملكة المغربية برئاسة وكيل وزارة البيئة والطاقة كان في زيارة عمل للسودان للتنسيق لأعمال مؤتمر الأطراف 22 بمراكش.

تم عقد الورشة بمشاركة عدد من خبراء العمل البيئي والاستشاريين من الهيئة وجمهورية السودان وكذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد شارك في الورشة أكثر من 65 مشاركاً من مختلف الوزرات الفيدرالية والهيئات والمنظمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة.

وتناولت فعاليات الورشة أحد المواضيع الهامة في جهود الإدارة البيئية حيث أن المحافظة على البيئة وتبني نهج التنمية المستدامة أصبح مطلباً دولياً وهدفاً جماعياً لا يمكن التخلي عنه في ظل التلوّث والتدهور البيئي على كوكب الأرض. وعكس ثلاثة من المحاضرين من جمهورية السودان خبراتهم في مجال التفاوض الدولي متعدد الأطراف خاصة اتفاقية المناخ والتنوع الحيوي من خلال عرض آليات التفاوض وطرقه والتي أعقبها كثيراً من المناقشات من المشاركين والتي أجاب عليها المحاضرون.

وقد ركزت الدورة التدريبية على الإسهام في تعزيز قدرات المشاركين من خلال استخدام "محاكيات" لجو التفاوض وتتضمن المشاركة في لعب الأدوار الحقيقية للمفاوضين والتمرينات العملية لتعزيز القدرات التفاوضية من خلال القيام بكتابة نصوص ثلاث اتفاقيات جرى النقاش والحوار المكثف حولها بين المشاركين في الورشة. كما تناولت الدورة التدريبية سلسلة من المحاضرات التي قدمها الاستشاريون حول تاريخ تطور الدبلوماسية البيئية متعددة الأطراف وتم من خلالها عمل تحليل عميق لكافة السياسات خاصة في مجال التغير المناخي وعمليات وآليات التفاوض وآخر المستجدات بعد توقيع اتفاقية باريس والانتقال لمرحلة التنفيذ والتي سيتم المفاوضات حولها في مؤتمر الأطراف 22 والمقرر عقده بمدينة مراكش المغربية في الفترة من 7 – 18 نوفمبر 2016م.

ولقد تمكن المشاركون في هذه الدورة التدريبية من التفاعل والتطبيق العملي للمحاكيات الخاصة بإدارة التفاوض مما أدى لتعزيز قدراتهم في مجال إدارة النقاش داخل حلقات التفاوض في جو مشابه لواقع المؤتمرات الخارجية ومؤتمرات الأطراف الدولية المتعلقة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

هذا، وفي اليوم الأخير تم توزيع شهادات حضور الدورة بحضور وكيل وزارة البيئة سعادة الدكتور عمر عبد القادر الخضر. كما تم تغطية فعاليات هذه الورشة الوطنية من خلال أجهزة الإعلام السودانية خاصة التلفزيون والصحافة الورقية والإلكترونية.

التوعية البيئية

تُعد التوعية البيئية من الركائز الأساسية لتكوين جيل واعٍ يُدرك أهمية البيئة وسبل المحافظة عليها. وتقوم عملية التوعية البيئية، إضافة إلى نشر الوعي البيئي، بتعاهد ذلك الوعي حتى يتحول إلى قيم وسلوكيات يتبناها الأفراد وفق خطة تتابعية تطبق من خلال القنوات المختلفة. كما تسهم التوعية البيئية في تنمية وترسيخ القيم البيئية التي تعد مُحرّكاً للأفراد والمجتمعات للتحرك بشكل إيجابي نحو قضايا البيئة ومشكلاتها.

لذا أولت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (بيرسجا) اهتماماً خاصاً للتوعية البيئية. حيث نفذت برامج عديدة وأنتجت العديد من الوسائط التدريبية والتعليمية للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن. وتسعى الهيئة إلى تطبيق فاعل لهذه الوسائط ووضع لبنات لبرامج توعوية بيئية من خلال التنسيق مع الجهات المختلفة المعنية بالشأن البيئي في دول الاقليم لأجل توعية بيئية مستمرة ومثمرة.

دور الإعلام في التوعية البيئية البحرية

1-2 نوفمبر 2016م

الخرطوم – جمهورية السودان

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظه على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية والاتحاد العام للصحفيين السودانيين بجمهورية السودان ورشة عمل تدريبية لإعلاميين حول أهمية الموارد البحرية تحت شعار دور الاعلام فى التوعية البيئية البحريه خلال الفترة من 1-2 نوفمبر2016م فى مدينة الخرطوم. وتأتى هذه الورشة فى إطار تنفيذ الهيئة للاستراتجية الإقليمية للتوعية البيئية من أجل التنمية المستدامة وفى إطار التعاون المشترك مع دول الإقليم للمحافظة على البيئة البحرية حيث تدعم الهيئة الإقليمية دور الإعلام فى نشر ثقافة المحافظة على البيئة وللدور الكبير الذى يمكن أن يلعبه الإعلام فى المحافظة ودوره المتعاظم فى نشر الوعى البيئى من أجل توسيع دائرة الثقافة بالقضايا البيئية البحرية والوسائل الكفيله بوجود بيئة سليمة خاليه من عوامل التلوّث.

وتناولت الورشه مفهوم الإعلام البيئي ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة وأهميه الموارد البحرية والساحلية وآثار التغيرات المناخية على البيئات الساحليه وكذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة البحرية وذلك بهدف إعطاء الإعلاميين خلفيه ومعلومات أساسيه حول القضايا البيئية البحريه حتى يسهل تناولها فى البرامج الإعلاميه المختلفة.

افتتح الورشة معالي الدكتور حسن عبدالقادر هلال وزير البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانيه فى جمهوريه السودان حيث أكد فى كلمته أمام المشاركين الذين كانوا يمثلون مؤسسات إعلامية مختلفة وحضور عدد من المسؤولين ومنظمات المجتمع المدنى والخبراء بدعم قضايا البيئة البحرية ودعم وتعزيز السلوكيات التى تسهم فى المحافظة على البيئة البحرية والساحلية كما حضر الافتتاح رؤساء تحرير الصحف السودانية وكبار المسؤولين من وزارة البيئة ووزارة الإعلام.

شارك فى الورشة أربعون متدرباً من جميع المؤسسات الإعلامية فى الخرطوم وقد ساهم الجميع وتفاعل فى حلقات التدريب في كتابة التقارير البيئية من خلال تدريبهم على يد خبراء من الإعلام في الاتحاد العام للصحفيين السودانيين.

وفى الختام قدمت الهيئة والوزارة والاتحاد العام للصحفيين السودانيين شهادات للمشاركين فى حفل بهيج بحضور كبار الإعلاميين وبتشريف وكيل وزارة البيئة الدكتور عمر مصطفى ورئيس عام اتحاد الصحفيين السودانين الدكتور الصادق الرزيقي.

مشروع التوعية البيئية بمنطقة عسير

27 إلى 29 سبتمبر 2016م

المملكة العربية السعودية

خلفية المشروع

استكمالاً للمشاريع الماثلة والتي سبق تنفيذها في المملكة العربية السعودية بدأت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة ممثلة بإدارة العلاقات العامة والإعلام والتوعية تنفيذ "المشروع الوطني للتربية والتوعية البيئية للمحافظات الجنوبية في المملكة العربية السعودية" خلال عام 2016م.

يأتي هذا المشروع ضمن سلسلة المشاريع على أرض الواقع التي تنفذها الهيئة الإقليمية في الدول الأعضاء لتحقيق أهداف مساهمة المجتمع في جهود المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. يضم المشروع أنشطة متنوعة ابتداء بزيارات في المحافظات المحددة (الليث ـ القنفذة ـ أبها) ثم تصميم وتنفيذ البرامج التوعية والتثقيفية حسب احتياجات وأولويات كل مدينة.

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى تعزيز مفهوم المحافظة على البيئات البحرية والساحلية في المملكة العربية السعودية من خلال تزويد جميع شرائح المجتمع وخاصة سكان المحافظات والمدن الساحلية بالمعارف الأساسية عن البيئات البحرية والساحلية وتطوير المهارات اللازمة لتحليل القضايا البيئية واتخاذ القرارات المناسبة مع التبني للسلوكيات الصديقة للبيئة في الحياة اليومية.

الفئة المستهدفة

استهدف المشروع العديد من الشرائح المختلفة من كبار المسؤولين والمهتمين من الجهات الحكومة والقطاع الخاص ومن المعلمين والطلبة في الكليات والمعاهد وكذلك الصيادين والأعيان الذين يبدون استعدادهم بقيام دور رائد في نشر مفهوم وفكرة المحافظة على البيئة البحرية في المحافظات والمدن التي شملها المشروع.

أنشطة المشروع

1- مرحلة تحديد الأنشطة

قام فريق متخصص من الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بزيارة جميع المدن الشاملة للمشروع وتحديد قضايا ومواضيع بيئية ذات أهمية وأنشطة مناسبة للتناول هذه القضايا مثل:

- ندوات لمندوبي الجهات الحكومية والخاصة؛
- حملة تنظيف الشواطئ؛
- تصميم وتركيب لوحات إرشادية في الشواطئ؛
- تنظيم معارض في الأسواق العامة (المولات)؛
- لقاء توعوي مع الصيادين؛
- محاضرات للطلاب والطالبات بالتنسيق مع إدارة التعليم؛
- الباص المتنقل لتوزيع المنشورات؛
- حملة "أرميها صح" حول وضع المخلفات في الأماكن المخصصة لها؛
- تصميم وتركيب لوحات إرشادية في الشواطئ؛
- طباعة وتوزيع المطويات والنشرات؛
- تنظيم مهرجان في مرسى الأحلام.

2- زيارة مدينة أبها

تم خلال شهر سبتمبر 2016م تنفيذ البرنامج المخصص لمدينة أبها ضمن المشروع وذلك في فرع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بأبها. وقد ضمن برنامج أبها المواضيع التالية:

أ) ورشة عمل للجهات الحكومية للتعريف بأهمية البيئات البحرية والمحافظة عليها

شارك في الدورة التدريبية حول "أهمية البيئات البحرية والساحلية والمحافظة عليها" أكثر من 30 جهة حكومية حيث شملت أعمال الدورة مواضيع متنوعة مثل:

- الوضع الراهن لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن؛
- المخاطر والمهددات التي يتعرض لها البحر الأحمر وخليج عدن؛
- أهمية تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية؛
- النفايات البحرية المبعثرة؛
- مشاكل وإدارة الصرف الصحي.

وذلك للمساهمة في نشر ثقافة بيئية في المجتمع وخاصة فيما يخص البيئات البحرية والساحلية لتحقيق فهم واضح وصحيح حيث يستفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها هذه البيئات دون حرمان الأجيال القادمة من هذه النعم.

ب) المعرض التوعوي

أقيم المعرض التوعوي للأرصاد والبيئة بمجمع عسير مول التجاري ولمدة أسبوع. واحتوى المعرض حديقة للرصد السطحي والتي تضم أجهزة لقياس المطر والرطوبة والرياح والضغط الجوي. كما شمل المعرض عدد من مطبوعات التوعية بالبيئة، ومكتبة الطفل وقسم التصوير الفوتوغرافي.

ج) طباعة وتوزيع كتيب

تم طبع 100 نسخة لكتيب عن أهمية البيئات البحرية والساحلية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن وتم توزيعها على المشاركين في الورشة التدريبية والمعرض التوعوي.

3- زيارة مدينة الليث

خلال الفترة 1-5 يناير 2017م قام فريق من خبراء البيئة من الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بتنفيذ برنامج توعوي مكوّن من عدة نشاطات مختلفة في كل من محافظتي الليث والقنفذة في جنوب المملكة العربية السعودية. جاءت هذه المهمة للمساهمة في نشر ثقافة بيئية في المجتمع وخاصة فيما يخص البيئات البحرية والساحلية لتحقيق فهم واضح وصحيح حيث يستفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها هذه البيئات دون حرمان الأجيال القادمة من هذه النعم.

شملت أنشطة التوعية البيئية في محافظة الليث دورة تدريبية للجهات الحكومية والقطاع الخاص وحملة نظافة بمرفأ الصيادين في المحافظة.

أ) ورشة عمل للجهات الحكومية والقطاع الخاص

للتعريف بأهمية البيئات البحرية والمحافظة عليها نظمت الدورة التدريبية تحت المسمى "أهمية البيئات البحرية والساحلية" شارك فيها قرابة 50 مشارك من الجهات الحكومية وغير الحكومية حيث شملت مواضيع متنوعة مثل :

– مفهوم التوعية البيئية؛

PERSGA Al Sanbouk

– أهمية البحار (المحيطات) لحياة الإنسان؛
– خصائص البحر الأحمر؛
– الأحياء البحرية في البحر الأحمر؛
– المهددات والمخاطر على البيئة البحرية في السعودية؛
– الوسائل والطرق والبرامج الرّامية إلى المحافظة على البيئة البحرية؛
– تجربة الهيئة العامة للأرصاد وحماية في التوعية البيئية؛
– جهود الشركة الوطنية لزراعة الروبيان في المحافظة على البيئة البحرية؛

وقد اختتمت الورشة لجلسة نقاش مفتوح حول أهم المشاكل البيئية البحرية في محافظة الليث وتقديم العديد من التوصيات والاقتراحات لتعزيز جهود المحافظة على البيئة البحرية في المستقبل، كما تم تكريم جميع المشاركين في الدورة بتوزيع شهادات المشاركة من قبل الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة و والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

ب) حملة التوعوية

شارك في حملة نظافة مرفأ الصيادين مجموعة كبيرة من طلاب التعليم الابتدائي، طلاب المعهد الثانوي الصناعي بالليث والمجموعة الكشفية التابعة للتعليم بالإضافة إلى عدد من المسؤولين من والدفاع المدني وقوات حرس الحدود والصيادين وعمال البلدية.

وقد تم إلقاء كلمات توعوية وحماسية قبل بداية عملية جمع النفايات المبعثرة في طول الساحل، ثم قامت المجموعات بجمع الأكياس ووضعه في سيارة البلدية.

وفي النهايةألقيت كلمات الشكر لجميع الجهات والمجموعات المشاركة في الحملة.

ج) زيارة مدينة القنفذة

شملت أنشطة التوعية البيئية في محافظة القنفذة دورة تدريبية للجهات الحكومية والقطاع الخاص وحملة نظافة بمرفأ الصيادين في المحافظة والمعرض التوعوي التثقيفي في مول بندر في وسط المدينة وعملية زراعة بعض أشجار المانجروف (الشورى).

4) ورشة عمل للجهات الحكومية والقطاع الخاص

شارك في ورشة التوعوية في مدينة القنفذة حوالي 25 مشاركا من الجهات الحكومية والقطاع الخاص حيث شملت المحاضرات نفس العناوين في مدينة الليث.

وقد اختتمت الورشة بتقديم العديد من التوصيات والاقتراحات لتعزيز جهود المحافظة على البيئة البحرية في المستقبل، كما تم تكريم جميع المشاركين في الدورة بتوزيع شهادات المشاركة من قبل الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

ويمكن الإشارة إلى مشاركة أحد المسؤولين الكبار من وزارة البيئة والزراعة والمياه الذي ألقى محاضرة شاملة عن المشاكل البيئية في البيئة البحرية في المملكة العربية السعودية.

أ) حملة التوعوية

شارك في حملة ساحل مدينة القنفذة أيضا العديد من المجموعات والأفراد من طلاب التعليم الابتدائي، وطلاب المعهد الثانوي الصناعي بالقنفذة، ومجموعة الغواصين ومجموعة الكشفية التابع للتعليم بالإضافة إلى عدد من المسؤولين والدفاع المدني وقوات حرس الحدود والصيادين وعمال البلدية.

وقد تم إلقاء كلمات توعوية وحماسية قبل بداية عملية جمع النفايات المبعثرة في طول الساحل، ثم قامت المجموعات بجمع الأكياس ووضعه في سيارة البلدية. كما قامت مجموعة الغواصين بالغوص وجمع النفايات من قاع البحر.

وفي النهاية القيت كلمات الشكر لجميع الجهات والمجموعات المشاركة في الحملة..

ب) زراعة أشجار المانجروف (الشورى)

قام بعد ذلك مجموعة من الكشافة وطلبة المدارس بزراعة بعض فسائل أشجار المانجروف في المنطقة المخصصة لذلك على شواطئ القنفذة.

ج) المعرض التوعوي

أقيم المعرض التوعوي للأرصاد والبيئة في مول الراية التجاري ولمدة ثلاثة أيام. واحتوى المعرض على حديقة للرصد السطحي والتي تضم أجهزة لقياس المطر والرطوبة والرياح والضغط الجوي، كما شمل المعرض عدد من مطبوعات التوعوية بالبيئة، ومكتبة الطفل وقسم التصوير الفوتوغرافي. وقد تم توزيع العديد من الجوائز والهدايا للأطفال الذين زاروا أقسام المعرض.

ورشة العمل إقليمية حول الإدارة الفاعلة لشبكات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي البيئي وتعميم نتائج الرصد للبيئة البحرية والساحلية

30-28 **نوفمبر** 2016م

المملكة العربية السعودية

نظمت الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحرالأحمر وخليج عدن في مقرها في مدينة جدة ورشة عمل إقليمية حول "الإدارة الفعالة لشبكات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي البيئي وتعميم نتائج الرصد للبيئة البحرية والساحلية" خلال الفترة 28–30 نوفمبر 2016م. أقيمت الورشة بهدف تزويد المشاركين من الدول الأعضاء في الهيئة والمسؤولين عن الإعلام والتوعية البيئية وأيضاً المسؤولين عن برنامج الرصد البيئي تصوراً عن شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامتها المختلفة في التواصل ونقل الرسائل التوعوية للجمهور.

شارك في الورشة ممثلون من جميع الدول الأعضاء وبحضور مدربين من الإقليم. وقد تم تدريب المشاركين على مواضيع عديدة مثل دور التواصل الاجتماعي في تطوير سلوك ومهارات المحافظة على البيئة البحرية ومدخل في التصوير الفوتوغرافي والفيديو والأساليب والمهارات الأساسية وأهمية كل واحدة منها، كما تضمنت الورشة تدريباً عملياً في تحليل المحتوى الرقمي في الفيسبوك وتويتر والتعرف على بعض الأساليب الخاطئة في إدارة منصات التواصل وإمكانية إساءة استخدامها.

وفي كلمة الافتتاح أشار سعادة الأمين العام للهيئة الإقليمية الأستاذ الدكتور زياد أبوغرارة إلى أهمية وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبحت تعتبر من أكثر وسائل التواصل انتشاراً رغم حداثتها. وقد أعد هذ التدريب بطريقة خاصة تضمن تزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة الأساسية ليصبحوا أكثر كفاءة وفعالية في إدارة مواقع التواصل الاجتماعي وبالتالي يتمكنوا من تعزيز أفضل الممارسات الخاصة بإدارة مواقع التواصل الاجتماعي في مؤسساتهم؛ وتم في ورشة العمل توضيح المفاهيم الأساسية للمشاركين فيما يتعلق بالتخطيط وإدارة مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي المعروفة حديثاً، وكذلك التعريف بتقنيات وأدوات منصات التواصل الاجتماعي من أجل استخدامها بطريقة فعالة في التوعية البيئية".

كذلك تم تدريب المشاركين على مهارات التصوير الأساسية بشقيه التصوير الفوتوغرافي والفيديو إضافة إلى مهارات تحرير الصور والفيديو وذلك حتى يتمكنوا من إنتاج صور وفيديو (محتوى متعدد الوسائط) ذات قيمة فنية وتقنية على سوية عالية لاستخدامها بفعالية على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي الختام تم تقييم الورشة من قبل المشاركين كما تم توزيع شهادات الحضور لجميع المشاركين في الورشة.

السنبوك
PERSGA
Al Sanbouk

مشروعات الإدارة الإستراتيجية بنهج النظام البيئي

زيارة محمية وادي الجمال

22-25 مارس 2016م

حماطة – جمهورية مصر العربية

من خلال مشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن قامت مجموعة من المشاركين في المشروع (مشاركين من كل دولة من دول الهيئة بالإضافة إلى حوالي 10 مشاركين من جمهورية مصر العربية) بزيارة محمية وادي الجمال – حماطة بمدينة مرسى علم بجهورية مصر العربية لمدة يومين وذلك بعد ورشة التقييم النصفي للمشروع مباشرة. وكان الهدف من الزيارة هو معرفة الموارد الطبيعية بالمحمية وكيفية حماية هذه الموارد وأيضا معرفة طرق الرصد والمراقبة والسيطرة وتنفيذ القانون داخل هذه المحمية. كما قام المشاركون بزيارة المعالم والحدود الرئيسية للمحمية والتعرف على أهم الموائل والأنواع سواء كانت أرضية أم بحرية والموجودة داخل حدود المحمية، وعلى الجانب الآخر قدم مديري وباحثي المحمية محاضرات حول طرق الرصد والمراقبة لهذه الموارد وكيفية المحافظة عليها وطرق تنفيذ القوانين ومدى امتثال مستخدمي الموارد لهذه القوانين. وفي نهاية الزيارة قام جميع المشاركين بجولة بحرية للتعرف على البيئات البحرية وكيفية رصد ومراقبة الأنشطة البشرية داخل حدود المحمية.

ورشة العمل الوطنية حول استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي على الساحل الأردني لخليج العقبة

23-24 مايو 2016م

العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية

بالتعاون ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة جرى عقد ورشة العمل الوطنية حول استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي على الساحل الأردني لخليج العقبة التي افتتحت في صباح يوم الإثنين الموافق 23-5-2016م في جامعة البلقاء التطبيقية – كلية العقبة الجامعية في مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وبحضور ومشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية والجمعيات التطوعية البيئية والهيئات النسائية والاجتماعية ذات العلاقة بالبيئة البحرية.

وقد تفضل عطوفة مفوض شؤون البيئة والإقليم في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الأستاذ سليمان النجادات بافتتاح ورشة العمل. حيث أكد عطوفته في كلمته الافتتاحية للورشة أن هذه الورشة تعتبر أحد المؤشرات على إنجازات الأردن واهتمامه بصحة البيئة والإنسان. كما أكد عطوفته أن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تولي إهتماماً كبيراً لدراسة ورصد حالة البيئة البحرية في العقبة لتكون أداة مرجعية يتم الاستناد إليها في اتخاذ القرار المبني على الأسس العلمية بشأن الأنشطة الاستثمارية وإدارة الموارد الساحلية.

يأتي انعقاد ورشة العمل والتي استمرت فعالياتها على مدى يومين في إطار تنفيذ مشروع الإدارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تنفذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع البنك الدولي وبدعم من مرفق البيئة العالمي. وتندرج الورشة ضمن تنفيذ أنشطة الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي على الساحل الأردني لخليج العقبة وذلك في إطار المكون الثالث من مكونات المشروع والذي يعني بالرصد البيئي والاجتماعي الاقتصادي في المناطق الساحلية في الإقليم. حيث يشتمل مكون الرصد في المشروع على مراجعة لطرق الرصد وتقييم الوضع الراهن في

PERSGA Al Sanbouk

الـدول والتعرف على نقاط الضعف ليتم التطوير على أســاس علمي مدروس. كما يشــتمل مكون الرصد على توفير أجهزة وأدوات وعقود مع معامل وطنية لتنفيذ الرصد. وقد بدأ فعلياً تنفيذ أنشــطة الرصد في المملكة الأردنية الهاشــمية حسب نهج النظام البيئي وحسبما تم تثبيته في آلية إدارة المشــروع وذلك بعد أن تم تحديد هذه الأنشــطة من قبل لجنة التســيير الوطنية ووفق الأولويات والاحتياجات الوطنية، وذلك ضمن معايير قياس نتائج تقدم ســير المشــروع التي سبق أن تم إعدادها خلال المرحلة التحضيرية للمشــروع بالتنسيق الكامل مع الدول المشاركة.

يشــتمل برنامج الرصد الوطني في المملكة الأردنية الهاشــمية على رصــد الصفات الطبيعية لميــاه البحر والرواســب والكائنات الحية، الموائل الرئيســية والأنــواع وكذلك المصائد والمتغيــرات الاجتماعية والاقتصادية. ويتم تنفيذ الرصد بنهج النظام البيئي حيث يتم إشراك أصحاب المصلحة وأفراد المجتمع المحلي في المناطق المســتهدفة في أنشطة الرصد المختلفة.

وقــد اختارت لجنة التســيير الوطنية فــي الأردن مركز أبحاث المياه والبيئة والطاقة التابع لجامعة البلقاء التطبيقية لتنفيذ أنشطة الرصد في المنطقة المســتهدفة على الساحل الأردني لخليج العقبة، وذلك بعد التشــاور مع الخبراء الوطنيين والجهــات المعنية بالرصد البيئي في العقبة، وتم التعاقد مع المركز لتنفيذ هذه الأنشــطة وتقديم التقارير الوطنيــة وعرض البيانات بالتنســيق مع الجهــات المعنية وأصحاب المصلحة في العقبة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورشــة حيث تهدف إلى اســتعراض تقدم ســير العمل في تنفيذ أنشطة الرصد ضمن المشروع ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها ومشاركة مخرجات المشروع مع أصحاب المصلحة من مختلف فئات المجتمع المحلي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وقد أشــاد المشاركون في الورشــة بالدور الذي يلعبه مركز أبحاث المياه والبيئــة والطاقة التابــع لجامعة البلقــاء التطبيقية في إدارة برنامــج الرصــد البيئي والاقتصــادي الاجتماعي فــي الأردن، إذ وفــر حاضنة عمل من خلالها بالإضافة إلــى الإداريين والفنيين من المركز متخصصون ومهتمون بشأن البيئة البحرية من محطة العلوم البحرية، الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، ومجتمع الصيادين. كما تقدم المشــاركون بالشــكر للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على تنفيذ هذه الورشــة النوعية وأوصوا باستمرار عقد مثل هذه الورشة التي ترفع من الوعي البيئي وتوصل مخرجات برامج الرصد البيئي إلى المعنيين مباشرة.

تشريعات وسياسات إدارة المصائد السمكية وتوعية المجتمعات الساحلية

29-30 **مايو** 2016م

جيبوتي - جمهورية جيبوتي

تم عقد ورشــة عمــل وطنية حول تشــريعات وسياســات المصائد وتوعية المجتمعات الســاحلية فــي جمهورية جيبوتي خلال الفتــرة 29-30 مايو 2016م في جيبوتي، وذلك في إطار تنظيم أنشطة وطنية للتحقق من نتائج دراسات تقييم التشــريعات والسياســات الخاصة بإدارة الموارد البحرية الحية، والتي تم إجراؤها ضمن أنشــطة مشــروع الإدارة الاســتراتيجية للنظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن الذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع دول الإقليم وبدعم من البنك الدولي. كما هدفت الورشــة لرفع الوعي وبناء الزخم وإشــراك أصحاب المصلحة في تبني القوانين الوطنية والسياســات وخطط الإدارة المســتندة على مبادئ نهج النظــام البيئي وفقاً للتوصيات الفنية لنتائج دراسات تقييم الوضع الراهن في الدول.

حضر ورشــة العمل 42 مشــاركاً يمثلون المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحــة من جمعيات المصايد الســمكية والمجتمعات المحلية في المناطق الســاحلية، بما في ذلك منطقة جيبوتي العاصمة، ومناطق تادجورة وأوبوك في السواحل الشمالية للبلاد.

قام الفريق الفني للدراسة المكون من استشاري دولي وخبير إقليمي وخبير وطني والمنســق الإقليمــي لبرنامج الموارد البحرية بالهيئة بتقديم سلســلة عروض بالورشــة، حيث ركزت العروض على مبادئ الإدارة المستندة على النظام البيئي والإدارة التشــاركية وتطبيقاتها في إدارة مصايد الأسماك وتربيــة الأحياء المائية. وقد تم توفير ترجمــة صوتية للمحاضرات باللغات الفرنســية والعفرية والصومالية، مما ســاعد في تعزيز المناقشــات بين الفريق الفني الورشــة والمشــاركين، وكذلك بين المســؤولين الحكوميين والمنظمــات غير الحكومية وأصحاب المصلحة. وبعد ورشــة العمل، قام الخبيــر الوطني في فريق الدراســة بدمج توصيات المشــاركين ونتائج المناقشــات في التقرير الوطني لمســودة الدراســة الخاصة بجمهورية جيبوتي، وتقديم التقرير النهائي بالنسخة الفرنسية.

لعبت الورشــة دوراً ملموســاً في خلق زخم للجهود الوطنية لمتابعة آليات تطبيق الإجراءات الموصى بها في دراســة التقييم، وتشــجيع مشــاركة أصحاب المصلحة في تخطيــط وإدارة الموارد البحرية الحية في جيبوتي. كما وفرت الورشــة منبراً لمناقشــة خيارات السياســات لزيــادة المنافع الاقتصاديــة من الموارد البحرية الحية من خلال تبني أفضل الممارســات وتنويع اســتخداماتها، مثل تشجيع سياحة الغوص وتربية الأحياء المائية المســتدامة، بالإضافة إلى تحسين التشــريعات السمكية، ورصد ومراقبة المصايد. كما ناقشــت الورشــة الخيارات المحتملة والأنشطة على أرض الواقع لإيجاد فرص رديفة لتحســين الدخل من الموارد البحرية، وذلك على ضــوء المبادئ التوجيهيــة والنماذج التي قدمتها تجربة تطوير المشــاريع المجتمعيــة الصغيرة في المواقع الريادية بمحميــة خليج دنقناب – جزيرة مكور في السودان، ومحمية وادي الجمال في مصر ضمن أنشطة مشروع الإدارة الإستراتيجية للنظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن.

PERSGA
Al Sanbouk

صياغة وتحديث خطة الإدارة لمحمية خليج دونجناب

مايو 2016م

جزيرة مقرسم الاتحادية – جمهورية السودان

أعددت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ومن خلال مشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن المسودة النهائية لخطة الإدارة لمحمية خليج دونجناب– جزيرة مقرسم الوطنية بولاية البحر الأحمر بجمهورية السودان خلال الربع الأول من العام 2016م. وقد تعاقدت الهيئة مع استشاري دولي لإعداد وصياغة هذه الخطة في نهاية العام 2014م حيث تم الانتهاء من المسودة النهائية لهذه الخطة خلال شهر مايو 2016م. وهذه الخطة صالحة للعمل بها لمدة خمسة سنوات حيث أنها تحتوي على خطط تشغيلية، وخطة استخدامات للمناطق وأيضا خطة استدامة موارد المحمية.

وتتكون هذه الخطة من خمسة أجزاء رئيسية؛ يتعرض الجزء الأول منها إلى الوصف العام للمحمية والموقع الجغرافي والحدود والوضع القانوني والتشريعات الوطنية الحاكمة وكذلك مسؤوليات الإدارة، في حين يستعرض الجزء الثاني الموارد الرئيسية للمحمية وتحديات وأولويات خطة الإدارة، أمّا الجزء الثالث فيناقش مكونات خطة إدارة المحمية، كما يستعرض الجزء الأخير المبادئ الرئيسية في إعداد خطة الإدارة مثل الحوكمة، واستدامة مصادر الرزق، والموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي، والتعليم والتوعية داخل المحمية، وأخيراً الاستدامة المالية للمحمية.

وللوصول إلى المسودة النهائية من خطة الإدارة تم عمل العديد من جلسات الاستماع العلنية لكل المستخدمين لموارد المحمية ولأصحاب المصلحة وللسكان المحليين والصيادين والموظفين الرسميين في ولاية البحر الأحمر والباحثين بجامعة البحر الأحمر وغيرهم، بالإضافة للنساء في قرى محمد جول ودونجناب حيث تم استشارتهم والاستماع إلى أرائهم في كيفية تطبيق خطة الإدارة وكيفية إيجاد سبل رزق بديلة لدعم معيشتهم.

كما تم ترجمة هذه المسودة إلى اللغة العربية وتم توزيع الخطة باللغتين (العربية والإنجليزية) على كل المستخدمين والمستفيدين وأصحاب المصلحة في ولاية البحر الأحمر كما تم توزيعها أيضا على الإدارة العامة للحياة البرية في الخرطوم.

ورشة العمل الوطنية حول استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في محمية جزيرة مكور وخليج دنقناب

31 مايو – 1 يونيو 2016م

ولاية البحر الأحمر – جمهورية السودان

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع وزارة البيئة والسياحة بولاية البحر الأحمر وكلية علوم البحار والمصائد بجامعة البحر الأحمر ورشة عمل وطنية حول استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في محمية خليج دنقناب وجزيرة مكور، وذلك خلال الفترة 31 مايو – 1 يونيو 2016م.

يأتي انعقاد ورشة العمل في إطار تنفيذ أنشطة المكون الثالث من مكونات مشروع الإدارة بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي.

وحضر ورشة العمل التي عقدت فعالياتها في مركز دراسات ثقافة البجا – بجامعة البحر الأحمر أكثر من خمسين مشاركاً يمثلون الجهات المعنية في بورتسودان بالإضافة لممثلين عن المجتمع المحلي في قرى محمد قول ودنقناب. كما شارك في فعاليات الورشة الأستاذة سامية الدعيج مندوبة عن البنك الدولي.

يشتمل برنامج الرصد للساحل السوداني على رصد الصفات الطبيعية لمياه البحر، الموائل الرئيسية والأنواع، الأعشاب البحرية، المانغروف وكذلك المصائد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ويتم تنفيذ الرصد بنهج النظام البيئي حيث يتم إشراك أصحاب المصلحة وأفراد المجتمع المحلي في المناطق المستهدفة في أنشطة الرصد المختلفة. وقد اختارت لجنة التسيير الوطنية في السودان كلية علوم البحار والمصائد لتنفيذ أنشطة الرصد في المنطقة المستهدفة على الساحل السوداني، وذلك بعد التشاور مع الخبراء الوطنيين والجهات المعنية بالرصد البيئي في السودان، وتم التعاقد مع الكلية لتنفيذ هذه الأنشطة وتقديم التقارير الوطنية وعرض البيانات بالتنسيق مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورشة حيث هدفت إلى استعراض تقدم سير العمل في تنفيذ أنشطة الرصد ضمن المشروع ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها ومشاركة مخرجات المشروع مع أصحاب المصلحة من مختلف فئات المجتمع المحلي في ولاية البحر الأحمر. وقد أشاد المشاركون في الورشة بالتنسيق الفعال بين وزارة البيئة والسياحة في ولاية البحر الأحمر وكلية علوم البحار لتنفيذ برنامج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في السودان. كما تقدم المشاركون بالشكر للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على تنفيذ هذه الورشة النوعية. وقد تبع تنفيذ ورشة العمل عدد من اللقاءات مع الجهات الحكومية المعنية لوضع مخرجات برنامج الرصد في خدمة المشاريع الأنموذجية التي تنفذ من خلال المشروع شاركت فيها مندوبة البنك الدولي.

ورشة عمل وطنية حول استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في محمية وادي الجمال

22-23 **نوفمبر** 2016م

حماطة – جمهورية مصر العربية

بالتعاون ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وجهاز شؤون البيئة المصري عقدت ورشة العمل الوطنية حول استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في محمية وادي الجمال، حماطة – جمهورية مصر العربية، وذلك خلال الفترة 22–2016/11/23م وبحضور ومشاركة ممثلين عن المجتمع المحلي والجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية في المحمية.

يأتي انعقاد ورشة العمل في إطار تنفيذ مشروع إدارة مياه الصرف الذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي وتحديداً الدليل الاسترشادي لرصد آثار مياه الصرف كمهدد محتمل على بيئة الحيد المرجاني؛ ومشروع الادارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تنفذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع البنك الدولي وبدعم من مرفق البيئة العالمي. وتندرج الورشة ضمن تنفيذ أنشطة الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في محمية وادي الجمال – حماطة بجمهورية مصر العربية، وذلك في إطار المكون الثالث من مكونات المشروع والذي يعني بالرصد البيئي والاجتماعي الاقتصادي في المناطق الساحلية في الإقليم. ويشتمل مكون الرصد في المشروع على مراجعة لطرق الرصد وتقييم الوضع الراهن في الدول والتعرف على نقاط الضعف ليتم التطوير على أساس علمي مدروس. كما يتضمن توفير أجهزة وأدوات وعقود مع معاهد وطنية لتنفيذ الرصد.

وقد افتتح ورشة العمل بالنيابة عن المنسق الوطني للمشروع في جمهورية مصر العربية مدير محميات جنوب البحر الأحمر الأستاذ محمد جاد الرب. حيث رحب سعادته في كلمته الافتتاحية للورشة بالحضور مؤكداً على أهمية التعاون ما بين الهيئة وجهاز شؤون البيئة في تنفيذ أنشطة المشروع في المحمية والتي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها. بدوره رحب الدكتور محمد بدران مدير إدارة المشاريع في الهيئة والمنسق الإقليمي للمشروع بالحضور ونقل إليهم تحيات سعادة أمين عام الهيئة، وقدم شرحاً موجزاً حول المشروع بمكوناته المختلفة، موضحاً أن تنفيذ المشروع يتم بنهج النظام البيئي وبإشراك أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي في مراحله المختلفة.

امتدت الورشة على مدى يومين، تم خلال اليوم الأول تقديم عروض توضيحية من قبل فريق الرصد لاستعراض تقدم سير العمل ومناقشة النتائج خلال المرحلة الماضية مع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة. بينما تم خلال اليوم الثاني تنفيذ تدريب عملي ميداني على رصد بيئات المرجان وبمشاركة مجموعة من مراكز الغوص العاملة في منطقة المحمية وتم خلاله جمع بيانات حقيقية لحالة الشعاب المرجانية لموقعين مختلفين داخل المحمية.

يقوم بتنفيذ برنامج الرصد البيئي لمحمية وادي الجمال – حماطة في جمهورية مصر العربية فريق متخصص من إدارة المحميات البحرية بجهاز شؤون البيئة المصري، ويشتمل على رصد الصفات الطبيعية لمياه البحر، الموائل المختلفة (الحيد المرجاني، المانجروف والحشائش البحرية)، الأنواع (الطيور البحرية، السلاحف البحرية، الدلافين وأسماك القرش).

وقد بدأ التنفيذ الفعلي لأنشطة الرصد في جمهورية مصر العربية حسب نهج النظام البيئي وبإشراك أصحاب المصلحة وأفراد المجتمع المحلي في المناطق المستهدفة في أنشطة الرصد المختلفة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورشة حيث هدفت إلى استعراض تقدم سير العمل في تنفيذ أنشطة الرصد ضمن المشروع ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها ومشاركة مخرجات المشروع مع أصحاب المصلحة من مختلف فئات المجتمع المحلي في منطقة محمية وادي الجمال – حماطة.

تميزت ورشة العمل بمشاركة واسعة من المجتمع المحلي لمحمية وادي الجمال – حماطة، وقد وفرت الورشة منصة فعالة لتبادل الآراء والخبرات بين المشاركين حول موضوع ورشة العمل. كما أوضحت التحديات المتعلقة ببرامج الرصد بالمنطقة وضرورة تطويرها وبينت أهمية مشاركة المجتمع ومعرفته بمجريات الأمور فيما يتعلق بالرصد البيئي. وقد لاقت ورشة العمل ترحيباً كبيراً من المشاركين من المجتمع المحلي الذين بينوا أنهم تعلموا كثيراً من خلال الورشة وأوصوا بالتوسع في عقد مثل هذه الورشة لتعميم الفائدة من برنامج الرصد البيئي على أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة.

PERSGA Al Sanbouk

ورشة العمل الوطنية التنويرية لمتخذي القرار بنتائج الرصد البيئي في محمية خليج دنقناب وجزيرة مكور

11 ديسمبر 2016م

ولاية البحر الأحمر – جمهورية السودان

عقدت كلية علوم البحار والمصائد بالتعاون مع وزارة البيئة والسياحة والحياة البرية بولاية البحر الأحمر والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ورشة عمل وطنية تنويرية لمتخذي القرار حول نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في محمية خليج دنقناب وجزيرة مكور وذلك في 11 ديسمبر 2016م. يأتي انعقاد هذه الورشة في إطار تنفيذ المشروع الإقليمي "الادارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن" والذي تنفذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي. وتندرج الورشة ضمن تنفيذ أنشطة الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في محمية خليج دنقناب وجزيرة مكور، وذلك في إطار المكون الثالث من مكونات المشروع والذي يعني بالرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في المناطق الساحلية في الإقليم.

هدفت الورشة إلى تنوير متخذي القرار بنتائج السنة الأولى من أنشطة الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي والتي تم تنفيذها خلال الفترة أكتوبر 2015م – أكتوبر 2016م والخروج بتوصيات تسهم في الاستفادة من النتائج المتحصل عليها مع ضمان استمرار عمليات الرصد في المرحلة المقبلة.

شارك في الورشة وفد من الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وعدد من أعضاء فريق العمل الذي يقوم بتنفيذ أنشطة الرصد في المحمية وممثلين عن الهيئات الحكومية والمنظمات ذات الصلة من بينهم عدد كبير من متخذي القرار والمستفيدين من المجتمع المحلي لمحمية خليج دنقناب وجزيرة مكور. وقد استعرضت الورشة ستة محاور أساسية يقوم عليها الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في المحمية وهي الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي لغايات الإدارة بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن، رصد المصائد البحرية، رصد البيئات الساحلية والبحرية، رصد نوعية المياه، رصد النفايات البحرية والرصد الاقتصادي الاجتماعي في المحمية.

وفي ختام الورشة خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن تتبنى الحكومة الولائية في البحر الأحمر ووزارة البيئة الاتحادية تمويل دراسات الرصد البيئي في السودان بعد نهاية المشروع وتخصيص جزء من الميزانيات لنظافة الشواطئ والحفاظ على البيئة، وإيجاد أنشطة تخفف الضغط على الموارد البحرية مثل التعدين والرعي والسياحة البيئية، والتنسيق الإقليمي لإدارة مصائد الناجل وضبط تصديره خلال فترة التوالد من مايو – أغسطس من كل عام لتخفيف الضغط على الموارد، كما أوصى المشاركون بتلخيص مخرجات الورشة في شكل رسائل للمجتمع المحلي وذلك لرفع الوعي البيئي على أن تكون في شكل مطويات توعوية تحمل رسائل قصيرة تستهدف المجتمع المحلي.

ورشة العمل التدريبية الاقليمية حول التدريب العملي على رصد نوعية المياه الساحلية ومسح بيئات الشعاب المرجانية

العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية 4-11 يناير 2017م

تحت رعاية عطوفة مفوض شؤون البيئة والإقليم في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الأستاذ سليمان نجادات، افتتحت ورشة العمل التدريبية الاقليمية حول "التدريب العملي على رصد نوعية المياه الساحلية ومسح بيئات الشعاب المرجانية" وذلك صباح يوم الإثنين الموافق 9 /1 / 2017م في متنزه العقبة البحري بمدينة العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية.

شارك في ورشة العمل التي عقدت بالتعاون ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حوالي أربعين متخصصاً من كل من المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان، جمهورية جيبوتي والمملكة الأردنية الهاشمية. ويأتي انعقادها في إطار تنفيذ أنشطة المكون الثالث من مكونات المشروع الإقليمي "الادارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن" والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبدعم من مرفق البيئة العالمي.

وقد رحب عطوفة مفوض البيئة بالحضور وأشار في كلمته الافتتاحية إلى أن هذا هو النشاط الاقليمي الثالث الذي ينفذه مشروع الادارة بنهج النظام البيئي في مدينة العقبة علاوة على العديد من الأنشطة الوطنية، حيث سعدنا باستضافة الاشقاء من الدول المشاركة في المشروع في الاجتماع التنسيقي الاول عام 2014 ثم في ورشة العمل الاقليمية لتبادل الخبرات والبيانات الاولية لبرامج مراقبة البيئة البحرية في أواخر عام 2015، وها نحن نسعد بلقائكم مجددا لتنفيذ تدريب حقلي على التحاليل ومسح البيئات الساحلية مؤكدين على دعم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بكل امكانياتها لإنجاح هذه الورشة.

وأشار عطوفته إلى أن الأردن من الدول السباقة في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن لتنفيذ برامج مراقبة للبيئة البحرية والساحلية، حيث تقوم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بدعم برنامج دائم للمراقبة تنفذه محطة العلوم البحرية. كما يوجد العديد من أنشطة مراقبة البيئة التي تنفذها المنشئات الاستثمارية الساحلية بناءاً على التزاماتها البيئية بموجب قانون السلطة وتشرف عليها مفوضية البيئة.

من جانبه أبرز الدكتور محمد بدران مدير إدارة المشاريع في الهيئة الإقليمية أهمية التعاون الإقليمي في مجال مراقبة البيئة البحرية والساحلية وتناغم طرق الرصد بحيث تكون النتائج المستخرجة من الدول المختلفة قابلة للمقارنة ويستفاد منها في قاعدة بيانات إقليمية تخدم صناع القرار في اتخاذ الإجراءات المبنية على الأسس العلمية في كل دول الإقليم.

وقد امتدت فعاليات ورشة العمل على مدى ثلاثة أيام تم خلالها تنفيذ تدريب عملي على طرق مسح بيئات الشعاب المرجانية، بالإضافة للتدريب على طرق جمع وتحليل العينات وقياس المتغيرات الفيزيائية والكيميائية لصفات مياه البحر. كما اشتمل التدريب على مهارات حفظ البيانات وإعداد التقارير وعرض نتائج التحاليل.

البرنامج التدريبي حول إدارة وحوكمة المحميات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن

13-9 **أكتوبر** 2017

وادي الجمال-حماطة – جمهورية مصر العربية

قامت الهيئة الإقليمية ومن خلال مشـروع الإدارة الإسـتراتيجية بتنفيذ برنامج إقليمي تدريبي حـول إدارة وحوكمة المحميات البحرية في البحر الأحمر وخليج عـدن في محمية وادي الجمال-حماطـة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 13-9 أكتوبر 2016.وقد شارك في هذا البرنامج حوالي 37 مشـارك مـن مديري المحميات والباحثـين والجوالين وحراس البيئية من جميع دول الهيئة ، كما شارك أيضا المنسقين الوطنيين لمشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن في هذا البرنامج.

هـذا وقد تناول البرنامج التدريبي العديد من الموضوعات الخاصة بسـبل إدارة وحوكمـة المناطق المحمية البحرية فـي الإقليم، كما تم التعرف على الطرق القياسية المستخدمة في رصد ومراقبة الموائل والأنواع الرئيسية البرية والبحرية داخل المحمية، كما قام المشـاركون بالتعرف على طرق تقييـم فعالية الإدارة للمناطق المحمية البحريـة وتنفيذ هذا التقييم لكل شبكة محميات الهيئة.

كما تم التعرف خلال البرنامج على عمليات الرصد الاجتماعي للسـكان السـاحليين وكيفية تأقلمهم مع إنشـاء المحميات البحرية وكيفية إيجاد سبل عيش بديلة داخل المحميات البحرية.

هذا وقد أنهى كل الأعضاء المشـاركين فـي البرنامج تدريباتهم بكفاءة ومن الجدير بالذكر هنا أن نشـير إلى حماس وإصرار كل المشـاركين في البرنامـج التدريبي على الحضور والتدرب بجدية ومحاولة الحصول على المعرفة والخبرة الجيـدة طوال فترة البرنامج. وهنا تبرز أهمية الخطوات المطلوب تنفيذها بعد انتهاء البرنامج من استمرار التواصل بين المشاركين في البرنامج والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمـر وخليج عدن. وبناءا على المناقشـات خـلال فترة البرنامج التدريبي يمكن أن نوجز التوصيات في النقاط والمحاور الآتية:

• تنفيذ دورات حول دراسة الطاقة الاستيعابية للأنشطة (مثل الغوص والصيد وغيرها) داخل المناطق المحمية

• تكرار هـذا البرنامج التدريبي في مواضيـع أخرى وأماكن أخرى وخصوصا

• زيادة عدد هذه النوعية من البرامج حول إدارة المحميات الطبيعية وبخاصـة برامج تدريبيـة للجوالين والمراقبـين والعاملين بالمحميات الطبيعية.

• عقد ورشـة عمل إقليمية حول دور السـكان المحليين والمجتمعات الساحلية في إدارة المحميات البحرية على طول ساحل البحر الأحمر وخليج عدن.

• كما أوصى بعض المشـاركين بزيادة فترة هذه الدورات لتصل إلى عشـرة أيام كاملة، فـي حين أوصى العديد من المشـاركين بتبادل الزيـارات للباحثين والجوالين فـي المحميات الطبيعية بين محميـات دول الهيئـة حتى يتعايش مـع الباحثين والجوالين في المحميـات الأخرى معايشـة كاملة ويتابع معهـم عمليات الرصد وإدارة الموارد والسـيطرة داخل حدود المحميـة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

البرنامج التدريبي لبناء القدرات والمهارات العملية فـــــــي مجال المسح البيئي وتقييم الأضرار تحت الماء

29 يناير2- فبراير 2017

جدة - المملكة العربية السعودية

أعدت الهيئة برنامـج تدريبي متكامل لتهيئة وتقوية فرق وطنية قادرة على القيـام بتنفيذ كل أعمال المسـح البيئي وتقييم الأضـرار تحت الماء على أسـس علمية سـليمة ومتوافقة مع المعايير الدولية والإقليمية فـي ذلك المجال. وقد تم تنفيـذ أول برنامج تدريبي في المملكة العربية السـعودية وتدريب فريق تابع للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة خلال عام 2010.

وفـي نهاية شـهر يناير وبداية شـهر فبراير 2017 قامت الهيئة الإقليمية ومن خلال برنامج مشروعات على أرض الواقع بإعادة تأهيل ورفع وتقويـة قدرات فريـق الهيئة العامـة للأرصاد وحمايـة البيئة (الفريق مكون من عشـرة أفراد) في مجال المسح البيئي وتقييم الأضرار تحت الماء حتـى يكون الفريق على أهبة الاسـتعداد والجاهزية لتنفيـذ أعمال الرصد والمراقبة لحالة الشـعاب المرجانية والبيئات المرتبطة بها على طول سـواحل المملكة. وتم تنفيذ هذا البرنامج داخل قاعة المحاضـرات في مقر الهيئة الإقليمية في جدة وعلى الساحل والجزر المرجانية لمنطقة أبحر.

أحتوى البرنامج التدريبي علـى محاضرات ودروس نظرية وتدريب عملي فـي البحر المفتوح على طرق الرصد والمسـح البيئـي وتقييم الأضرار تحـت الماء والمتوافقة مـع المعايير الدولية والإقليميـة. وقد روعي في إعـداد البرنامج أن تكون المحاضرات والـدروس والتدريب العملي في أيام متتالية حتى يمكن بناء القدرات المطلوبة بشـكل جيد ودون إغفال أية نقاط أو متطلبات وقدرات مطلوبة.

وقـد أعد البرنامـج التدريبي لفريـق الهيئة العامة للأرصـاد وحماية البيئة بالمملكة لينفذ على مدار أسـبوع كامل وتم خلال هذا البرنامج التدريب النظري على المسح البيئي للأسماك والشعاب المرجانيـة واللافقاريـات وطبيعـة القـاع ووصف الموقع بطريقة الريف تشـيك (Reef Check)، وتلك الطريقة تعد من أسـهل طرق الرصد تحت الماء ومتعـارف عليها دوليا وهى الطريقة المعتمدة من الهيئة الإقليمية والتي تطبق في أعمال الرصد للشعاب المرجانية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن.

الخبرات التي أكتسبها الفريق خلال البرنامج:

- اكتسـاب خلفية علمية متقدمة ومكثفة في مجالات مختلفة من علوم البحار والبيئة البحرية؛ خبرة عملية في تطبيق الطرق المختلفة للرصد والمسـح البيئي تحـت الماء؛ خبرة عملية لتقييـم الأضرار تحت الماء وتجميع المعلومات المطلوبة لذلك؛ ومراجعة مهارات السباحة والغوص والإنقاذ.

فريق الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة

والهدف من هذا البرنامج هو رفع الخلفية العلمية للمتدربين في مجـالات علوم البحار المختلفـة وكذلك التدريب العلمي على المسـح البيئي تحت الماء ، هذا وقد تم عرض العديد من الأفلام العلمية والوثائقية والصور التي سـاهمت كثيرا في رفع قدرة المتدربين على فهم المواضيع التي طرحت، وقـد تخلـل اللقاءات العديـد من حلقات المناقشـة التـي أعطـت المتدربين فرصة اسـتيضاح الكثير مـن المعلومات المهمة. كذلـك تم توزيع عدد مـن المطبوعات المهمة والتي استخدمها المتدربين خلال البرنامج.

واسـتمرت البرنامج خمسـة أيام بـدأت بعدد من المحاضـرات النظرية على مـدار يومين تناولت شـرح مختلف تقنيات المسـح العلمي المستخدمة تحت الماء وباسـتخدام أفلام تصويريـة توضح كيفية العمـل تحت الماء كما تم التعـرف علـى طرق إعـادة الموائل البيئية المتدهـور عن طريق الاسـتزراع (الشعاب المرجانية والمانجروف)؛ تلى ذلك وعلى مدار ثلاثة أيـام أخرى تدريب عملي في البحـر المفتوح على مراجعة مهارات السـباحة والغوص لكامل فريـق الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة ثم بعد ذلك تم التدريب على برامج الرصد والمراقبة المختلفة وتقييم الأضرار تحت الماء.

واسـتمر التدريـب بعد ذلك وخلال ثلاثة أيام اسـتطاع الفريق القيام بعمل سـتة غوصات تدريبية ومسح أربعـة مناطق مـن الشـعاب المرجانية أمام سـاحل أبحر باسـتخدام طريقة المسـح والرصد البيئي التـي تم التدرب عليها. وقد كانت فرصـة جيدة لإثبات أعضاء الفريـق لمهاراتهـم التـي اكتسـبوها خـلال البرنامج والتي انعكسـت على مدى قدرتهم علـى العمل الجيد والمنظم تحت الماء والخبرة الكافية والتي سـيتم اكتسـابها بتكرار العمـل الميداني وتنفيذ أعمال رصد أخرى في المسـتقبل ، وقد أظهر جميع أفراد فريق الهيئـة العامة للأرصاد وحماية البيئة مهارة عالية في عمليات الغوص والمسـح البيئي تحت الماء وكان هناك التزامًا واضحا بأجندة البرنامج وهو ما انعكس علـى الاسـتفادة القصوى مـن عمليات التدريـب على الرصد والتقييم والمراقبة للبيئات الساحلية والبحرية.